

دحض عشر مقولات حول النفط وعلاقاته

ورقة نقاش مقدمة إلى اللقاء السنوي الثامن عشر

لجمعية الاقتصاد السعودية

الرياض

19 جمادى الآخرة 1436

8 إبريل 2015

د/ ماجد عبدالله المنيف

دحض عشر مقولات حول النفط وعلاقاته

مقدمة

لم تحظ سلعة أولية باهتمام الباحثين والسياسيين والعامّة ما حظي به النفط طوال القرن الماضي والسنوات التي مرت من القرن الحالي. ولعل هذا الاهتمام نابع من أمور عدة منها أبعاده الكيميائية والاقتصادية ومرونة استخداماته وتعددتها وسهولة نقله وخزونه مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى. هذا إضافة إلى تداخل الأبعاد التقنية والاقتصادية والسياسية في علاقاته، ودوره المحوري منذ بدايات القرن العشرين في ميزان الطاقة العالمي، ومساهمته في النمو الاقتصادي في المجتمعات المنتجة والمستهلكة منذ اكتشافه وتقدير خصائصه واستخداماته. ولعل ما أسبغ عليه صفة "السلعة الاستراتيجية" نابع من دوره وعلاقاته المتداخلة، بما فيه ارتباط استكشافه وإنتاجه وتجارته بالعلاقات بين الدول والشعوب أو بين المنتجين عموماً (شركات أو دول) وبين المستهلكين (أفراداً أو حكومات) في مراحل الاستقرار والأزمات، ومنها طبيعة صناعته وتنظيمها عبر التاريخ الحديث للنفط (من احتكار شركة ستاندرد بداية القرن العشرين، إلى تحالف ما يُعرف بالأخوات السبع، إلى بروز دور أوبك وحتى الوضع الحالي)

وقد أدى ذلك الدور وطبيعة العلاقات التي نسجت في المراحل التاريخية لاستكشافه وإنتاجه ونقله وتكريره واستخدامه في القطاعات المستهلكة، وكذلك في علاقات التسعير والإنتاج والتبادل عبر الحدود، والعلاقات الدولية التي نسجت في ظله ومن خلاله (كإنشاء منظمة أوبك عام 1960 كتكتل للدول المصدرة وتعاضم دورها أو إنشاء وكالة الطاقة الدولية عام 1974 كرد فعل لدور الأولى وغير ذلك) وفي دوره في اقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة، إلى أن اكتسب النفط هالة جعل البعض يصفه بـ "الذهب الأسود" تارة و "السلعة الملعونة" أو "الغنيمة" تارة أخرى، وهذه جميعاً عناوين لكتب متداولة.

لذلك ليس غريباً أن ينتج عن تعدد وتشابك وتعقد علاقات النفط أن تصبح تطوراتها، وتوقعات مسار إنتاجه وأسعاره، وسلوك منتجه ومصدره أو مستهلكيه ومستورديه، في صلب اهتمامات الباحثين في الاقتصاد والسياسة والمال والفكر الاستراتيجي وغيرها، إضافة إلى اهتمام المغامرين في مراحل الأولى والمستثمرين في مراحل أخرى والمضاربين في مراحل لاحقة. هذا علاوة على اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية الاقتصادية والسياسية. وكانت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً بعد ما عُرف بـ "الصدمة النفطية الأولى" أو "الحظر النفطي العربي" أو "صعود أوبك" نهاية عام 1973 هي فترة ازدهار الدراسات والمراكز البحثية وأوعية الفكر التي تعنى بالطاقة عموماً وبالعلاقات النفط بوجه خاص في الدول المستهلكة الرئيسية (وخصوصاً في الولايات المتحدة). علماً بأن الكثير من تلك الأبحاث والمراكز لم تخلُ من تحيز ثقافي أو إيديولوجي ربما أثر بشكل أو بآخر في الانطباع العام عن النفط وعلاقاته وعن منتجه ودوافعهم. وقد نتج عن فترة الازدهار تلك أن ارتبط الاهتمام بالنفط بأزمات الأسعار وتدايعياتها سواء 1973 أو 1986 أو 1998 أو 2008 أو 2014 وما بينها.

وفي خضم ذلك راج العديد من المقولات حول جوانب من علاقات النفط سواء في الأوساط الأكاديمية أو الإعلامية أو متخذي القرار جانب بعضها الموضوعية أو الشمولية في التناول وانعكست تلك المقولات بشكل أو بآخر على سياسات الدول والمنظمات. ومصدر تلك المقولات قد يكون بحثاً أو أطروحات أكاديمية، أو تقريراً لمركز أبحاث أو انطباعات إعلامية تم تداولها وإعادة إنتاجها عبر الزمن. ومع أن بعضاً من تلك المقولات يسهل دحضه، إلا أن البعض الآخر ترسخ في الأذهان وفي أمهات الكتب والمؤلفات. وتسعى هذه الورقة إلى التعرف على ما يرى الباحث الحالي أنها مقولات إما خاطئة، أو تستخدم باجتراء، حول النفط وعلاقاته مع محاولة دحض كل منها على أمل أن يتم التوسع في ذلك بمشروع بحثي قادم بإذن الله.

أولاً: مقولة وصول إنتاج النفط إلى الذروة

وهذه أكثر المقولات رواجاً منذ عقود ويزداد رواجها في ظل أزمات انقطاع الامدادات أو الارتفاع المفاجئ في الطلب أو ارتفاع الأسعار. وتعود الأصول العلمية لتلك المقولة (أو النظرية) إلى منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي عندما قام الجيولوجي في شركة شل Marion Hubbert بعرض دراسة حول إنتاج حقول النفط في الولايات المتحدة (باستثناء الاسكا) على الاجتماع السنوي لمعهد البترول الأمريكي، ولاحظت الدراسة من متابعة وضع الحقول الأمريكية أن الإنتاج في أي حقل نفطي يتزايد في البداية بمعدل متزايد ثم بمعدل متناقص حتى يصل إلى ذروة الإنتاج فيبدأ بعدها في التناقص بمعدل متناقص ثم متزايد (بمعدلات شبيهة بمراحل تزايد الإنتاج) إلى أن يتوقف الحقل عن الإنتاج. وهذا النمط من الإنتاج يشبه شكل الجرس Bell Shape حيث ما أسفله يمثل مجموع الإنتاج المتراكم للحقل، وتبدأ ذروة الإنتاج بنهاية نصف الجرس الأيسر بعد استنزاف نصف الاحتياطي في الحقل. ومن خلال تلك المنهجية، توقع هابرت حينذاك أن يصل الإنتاج الأمريكي (باستثناء الاسكا) إلى الذروة أوائل عقد السبعينيات وهو ما تحقق بالفعل عام 1971 مما أعطى توقعات تلك النظرية قوة وأتباعاً وارتبطت باسمه Hubbert's Peak. ومنذ ذلك-وخصوصاً في أعقاب الازمات- نُشرت كتب وأبحاث حول ذروة إنتاج النفط، حتى إن منظمة تأسست بمسمى "منظمة دراسة ذروة النفط" Association for the Study of Peak Oil (ASPO) تتابع وتنشر الدراسات المختلفة المؤيدة للنظرية (1)

وقد تلقف الكثيرون (وأغلبهم جيولوجيون) تلك النظرية وعممت لتشمل العالم وبمعلومات غير مكتملة أحياناً وبتناج غير منسجمة مع النظرية أحياناً أخرى. على سبيل المثال: أظهر مؤسس منظمة ASPO المشار إليها أنفاً Colin Campbell عام 2003 من تتبع إنتاج 51 دولة (خارج أوبك) أن 8 منها فقط تتبع مسار منحنى هابرت. وقد لاقت النظرية رواجاً لاستنادها إلى حقيقة جيولوجية يتفق عليها الجميع (تقريباً) وهي أن النفط مورداً ناضباً، وأن ما يمكن إنتاجه منه لا يُعوّض، وأن إنتاجية أي حقل (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) تنخفض مع الزمن. وقد استخدم الإعلام والسياسيون في الدول المستهلكة نظرية "ذروة النفط" للتهويل حيناً ولتمرير سياسات أحياناً أخرى لخفض الاستهلاك من النفط أو تنويع إمداداته أو دعم مصادر بديلة وغيرها. بل لاقت المقولة اهتماماً (وإن بدرجة أقل) في الدول المنتجة للنفط

واتخذت حكومات بعضها سياسات للحد من زيادة الإنتاج أو الاستثمار فيه وأحياناً التهويل من قرب نفاذ المورد الرئيس لاقتصاداتها ورفاهيتها.

ومع أن نفاذ النفط Exhaustibility حقيقة متفق عليها إلا أن إصرار المقتنعين بذروة إنتاجه عالمياً بل وتحديد تاريخ معين للنفاذ والجزم بأن درجة المعرفة والاستكشاف في جميع انحاء العالم تماثل تلك التي في الولايات المتحدة، وأن القاعدة العالمية لموارد النفط ثابتة وعدم الاخذ بالاعتبار متغيرات عدة كالتقنية والسعر وسياسات الإنتاج، وقلة إلمام بعض مروجي النظرية بطبيعة صناعة النفط وأسواقه، جعل المقتنعين بالنظرية يراجعون دوماً نتائجها انسجاماً مع تلك التغيرات أو درجة المعرفة الجيولوجية. على سبيل المثال: قدّر صاحب النظرية الاصلية هابرت عام 1969 أن الاحتياطي الأقصى الممكن إنتاجه عالمياً (ويشمل الاحتياطي الثابت وجودة Proven والممكن Possible والمحتمل Probable) نحو 1.35 تريليون برميل، ليعدله لاحقاً عام 1973 إلى 2 تريليون برميل. وبينما قدر Campbell ذلك الاحتياطي بـ 1.58 تريليون برميل عام 1989 عاد لزيادة تقديراته تبعاً إلى أن وصل إلى 1.95 تريليون عام 2002. علماً بأن هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية USGS -وهي المعروفة عالمياً والتي تقدر الموارد اعتماداً على التغير في المعرفة وتقنيات استكشاف طبقات الأرض ولا تتخذ موقفاً من النظرية- قد قدرت ذلك الاحتياطي بـ 1.796 تريليون برميل ليرتفع تبعاً ويصل إلى 3.02 تريليون برميل.

أي أن الأساس الذي يعتمد عليه مروجو النظرية قد تقوض باستمرار إعادة النظر في قاعدة موارد النفط. بل إن نظرة إلى تقديرات الاحتياطي الثابت وجوده والذي يعني إمكانية إنتاجه في ضوء التقنيات والأسعار وكلف الإنتاج والسياسات الحكومية القائمة (وهي المتغيرات التي أغفلها مروجو النظرية) - وهذه عادة ما تنشرها سنوياً المنظمات الدولية المتخصصة والشركات- تظهر أن ذلك الاحتياطي استمر في الزيادة في جميع مناطق العالم (بما فيها الولايات المتحدة) كما يوضح الجدول (1)، بل إن الاحتياطي العالمي تضاعف منذ عام 1985 على الرغم من إنتاج مترام تجاوز تقديرات الاحتياطي الثابت وجوده في ذلك العام.

ويوضح الجدول حقيقة أخرى تدحض مقولة " أن إنتاج النفط وصل أو سيصل إلى مستوى الذروة في عام محدد"، وهي إعادة تعريف مفهوم احتياطي النفط وبالتالي إنتاجه الذي تغير بمرور الزمن وتغير الجدوى الاقتصادية لتقييم احتياطياته وإنتاجه (بسبب الأسعار والتقنيات والتكاليف وظروف الإنتاج). فبعد أن ازدهر القرن العشرين بفضل إنتاج واستخدام "النفط التقليدي" بسبب تدني مستويات الأسعار وتكاليف استخراج ذلك النفط، أطل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتقنيات ومستويات أسعار جعلت من النفط غير التقليدي (كالنفط المحتجز Tight Oil المعروف بالنفط الصخري، ورمال النفط في كندا، والنفط الثقيل جداً في فنزويلا) مجدداً اقتصادياً وبالتالي تم تصنيف تلك الأنواع ضمن تقديرات الاحتياطي العالمي.

جدول (1)

تطور الاحتياطي الثابت وجوده والإنتاج المتراكم عالمياً (بليون برميل)

السنة	دول أوبك	فنزويلا	خارج أوبك	الولايات المتحدة	كندا	العالم	الإنتاج	الاحتياطي إلى الإنتاج (سنة)	
1980	425.4	19.5	258.0	36.5	39.5	683.4	23.0	29.7	
1985	529.8	54.5	272.8	36.4	40.9	802.6	21.0	38.3	
1990	763.4	60.1	264.1	33.8	40.3	1027.5	23.9	43.1	
1995	786.6	66.3	279.3	29.8	48.4	1065.9	24.8	43.0	
2000	849.7	76.8	408.4	30.4	181.5	1258.1	27.4	46.0	
2005	927.8	80.0	425.3	29.9	180.5	1353.1	30.0	45.1	
2010	1163.3	296.5	458.3	35.0	175.2	1621.6	30.4	53.3	
2013	1214.2	298.3	473.7	44.2	174.3	1687.9	31.7	53.3	
الإنتاج المتراكم (بليون برميل) ومتوسط عمر الاحتياطي (سنة)								44.0	883.5

ولعل هذا ما جعل احتياطي فنزويلا مثلاً يقفز من نحو 87 بليون برميل عام 2006 إلى نحو 298 بليون برميل عام 2013 واحتياطي كندا يقفز من 49.8 بليون برميل عام 1998 إلى نحو 174 بليون برميل عام 2013 واحتياطي الولايات المتحدة يقفز من نحو 30 بليون برميل عام 2007 إلى 44 بليون برميل عام 2013. أي أن أنواع النفط غير التقليدي أضافت منذ عام 1998 حتى 2013 نحو 350 بليون برميل إلى الاحتياطي العالمي أو ما نسبته 60 بالمائة من إجمالي ما أضيف إلى ذلك الاحتياطي خلال فترة الخمسة عشر عاماً. وما كان لذلك أن يتم دون التقدم التقني الكبير في تقنيات الاستكشاف (كالمسح ثلاثي ورباعي الأبعاد) وتقنيات حفر الآبار (كالحفر الأفقي والآبار متفرعة الاتجاهات والأماكن Multilateral and Multi Zone wells وتقنيات الحفر في المياه العميقة) وتقنيات الاستخلاص المحفز Enhanced Oil Recovery -EOR وتقنيات تقنيت الصخور بالكيماويات والمياه Hydraulic Fracking وغيرها. يُضاف إلى ذلك قيام هيئة الأوراق المالية والتداول SEC في الولايات المتحدة عام 2010 بعد جهود واحتجاجات من ممثلي الصناعة، بإعادة تعريف الاحتياطي الممكن احتسابه ضمن أصول الشركات النفطية، حيث كانت الهيئة أكثر تشدداً ولم تراعي الحقائق الفنية والتقنية حيث وافقت الهيئة على السماح للشركات باحتساب الاحتياطي الممكن والمحمّل إضافة إلى

الاحتياطي الثابت ضمن تقييم أصولها، إضافة الى تعديلات جوهرية أخرى أضافت مرونة إلى تعريف الاحتياطي وبالتالي حجمه (SEC, 2010)

وفي مرحلة من مراحل الاهتمام بنظرية ذروة الإنتاج، حاول Matt Simmons تطبيقها على السعودية والتنبؤ عام 2005 بقرب وصول إنتاج النفط في المملكة ذروته عندئذٍ. وركزت وسائل الإعلام حينها على ذلك وخصوصاً في مرحلة تنامي الطلب العالمي على النفط من الصين والاقتصادات الناشئة عموماً وبروز منطقة الخليج والمملكة بالذات كمصدر رئيس لتلبية ذلك الطلب، وانقطاع الإمدادات من مناطق عدة، وبداية مرحلة ارتفاع أسعار النفط وتزايد حدة المضاربة في أسواقه. ولم تصمد تلك المقولة ليس فقط لأن إنتاج المملكة وطاقتها الإنتاجية استمر طوال السنوات العشر بعد نشر كتاب سيمونز، بل لأنها استطاعت طوال الفترة تعويض اجمالي ما أنتجته بزيادة أو إعادة تقييم الاحتياطي. فمنذ عام 1989 التي جرى فيها إعادة تقييم احتياطي المملكة عند 260 بليون برميل من النفط التقليدي، بلغ إنتاج المملكة التراكمي نحو 90 بليون برميل تم تعويضها جميعاً وبإضافات سنوية إلى الاحتياطي إلى أن بلغ بنهاية عام 2014 نحو 267 بليون برميل⁽²⁾

وقد لاحظ منتقدو أطروحة سيمونز أنه على الرغم من التاريخ الطويل لمنطقة الخليج العربي في استكشاف وإنتاج النفط واحتوائها على أكثر من 48 بالمائة من الاحتياطي العالمي الثابت وجوده إلا أن الاستكشاف في تلك المنطقة لا يزال أقل بكثير من إمكاناته. وعندما يتم تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب يتم اكتشاف حقول جديدة للنفط والغاز (بلغ عددها في المملكة عام 2014 خمسة حقول وفق تقرير أرامكو السعودية). بل إن عدد آبار النفط والغاز المنتجة في المنطقة عام 2013 بلغ نحو 3370 بئراً مقارنة بنحو مليون بئر في العالم (OPEC 2014) وخلافاً لنظرية "ذروة إنتاج النفط" التي لاقت رواجاً ومؤيدين، إلا أن أطروحة سيمونز إضافة إلى ضعفها العلمي والمعلوماتي ودحض مسار الإنتاج السعودي لها خلال السنوات العشر الماضية، لم تجد إلا مؤيدين قلة. ولعل إيرادها هنا جاء بعدما لاحظته الكاتب من قيام بعض الكتاب غير المتخصصين (وبعضهم من المنطقة العربية) بإيرادها مرجعاً لدعم قناعاتهم بأن عصر النفط قد انتهى أو هو في طريقه إلى ذلك سريعاً.

ومع أن الاهتمام بمقولة أو نظرية "ذروة الإنتاج" قد تباطأ في الأعوام القليلة الماضية بسبب وفرة العرض وخصوصاً من النفط غير التقليدي إلا أنه لا يُستبعد معاودة الاهتمام بها بعد سنوات قليلة؛ لأن تلك النظرية ركزت طوال الأعوام السابقة على "نضوب" النفط التقليدي ذي معدلات الانخفاض في الإنتاج Decline Rates الأقل بكثير من معدلات نضوب النفط الصخري مثلاً، مما قد يعيد إحياء الجدل حول "ذروة الإنتاج" مرة أخرى وخصوصاً من قبل معارضي تقنيات تفتيت الصخور لاستخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة لدواعٍ بيئية. ولكن مسار الاحتياطي والإنتاج والتقنيات والسياسات طوال العقود الماضية يدحض مقولة ذروة إنتاج النفط كما صاغها وعدلها تباعاً المقتنعون بها.

ثانياً: مقولة وصول الطلب على النفط إلى ذروته

في مقابل نظرية "ذروة إنتاج النفط"، ظهرت مقولة أخرى مشابهة تتناول جانب الطلب على النفط. وخلافاً لنظرية ذروة الإنتاج المستندة إلى بيانات وحقائق جيولوجية فإن مقولة "ذروة الطلب" هي أقرب ما تكون إلى الانطباعات والاسقاطات وأحياناً الشعارات منها إلى النظرية المتماسكة. وبموجب هذه المقولة، فإن الطلب الذي بدا أنه وصل إلى ذروته في مجموعة الدول الصناعية الأعضاء في OECD عام 2005 وابتدأ في التناقص فيها بمعدل 1.1 بالمائة سنوياً، سيتبعه تباطؤ ثم انخفاض في معدلات نمو الطلب على النفط في الدول الناشئة (التي تساهم منذ عقدين بمجمل الزيادة الصافية في الطلب العالمي) في ظل توقع وصول معدلات النمو الاقتصادي فيها إلى حدوده القصوى أو وصول معدلات عدد المركبات vehicles إلى عدد السكان إلى مستويات قياسية بالنسبة إليها، مما يعني هبوطاً في الطلب العالمي على النفط.

ولدعم ذلك التصور، تستند مقولة ذروة الطلب إلى الاهتمامات البيئية العالمية فيما يتعلق بتغير المناخ والمسار الدولي في الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات وسياسات للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري الناتج معظمها من احتراق الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) وتستند أيضاً إلى الجهود العلمية والاستثمارات في مجال المركبات البديلة (السيارات الهجينة أو الكهربائية) وفي تطوير مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية أو الجوفية أو طاقة الرياح) وكذلك إلى هاجس أمن إمدادات الطاقة في الدول المستهلكة الرئيسية (الذي سيتم التعرض له لاحقاً) وجميعها وفق تلك المقولة يشير إلى قرب وصول الطلب إلى ذروته. ويندرج ضمن هذه المقولة إعلامياً التصريح المنسوب إلى وزير البترول السعودي السابق احمد زكي يماني بأن "العصر الحجري لم ينته لعدم وجود حجارة". وخلافاً لما يمكن أن يُستنتج من نظرية "ذروة الإنتاج" من ضرورة تقييد الإنتاج لخفض معدلات الاستنزاف، فإن الاستنتاج المباشر من مقولة ذروة الطلب هو التسريع بالإنتاج؛ لأن عصر النفط سينتهي قبل نضوبه.

لقد ارتبط النمو في الطلب على الطاقة عموماً والنفط بوجه خاص بالنمو الاقتصادي نظراً لدورهما في الناتج الصناعي وفي التطور الحضري والتنقل وبالتالي في تحسن مستويات المعيشة لبلايين البشر خلال العقود الماضية. ويُستنتج من مقولة ذروة الطلب أنه إما أن النمو الاقتصادي العالمي سيتباطأ بل ينخفض لفترة طويلة وليس فقط خلال الدورات الاقتصادية، وإما أنه سيحدث انفصام Decoupling بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط؛ أي أن مرونة الطلب على النفط مقارنة بالدخل ستنتج إلى السالب بعدما كانت موجبة طوال التاريخ الحديث. والنتيجة الأخرى من تلك المقولة أن ذلك النمط من العلاقة بين النمو والطلب سيكون بمعزل عن تغيرات الأسعار، بمعنى أن الانخفاض في الطلب وتأثيراته في الأسعار لن ينعكس إيجاباً على ذلك الطلب، وهو ما يناقض النظرية الاقتصادية. ويُستنتج منها أيضاً أن اتجاه مسار واهتمامات واستراتيجيات مجموعة الدول الصناعية سينعكس حتماً وفي وقت أقصر نسبياً على جميع دول العالم.

لقد نما طلب الدول النامية كمجموعة على النفط مدفوعاً بالنمو الاقتصادي والحضري سنوياً بأكثر من ثلاثة أضعاف نمو الطلب العالمي منذ 1990 وأكثر من عشرة أضعاف معدل نمو طلب الدول الصناعية، بل إنه خلال الفترة التي شهد فيها نمو طلب الأخيرة انحساراً سنوياً بمعدل 1.1 بالمائة سنوياً منذ 2005 استمر معدل نمو طلب الدول النامية على النفط بنحو 4 بالمائة سنوياً (ويرتفع هذا المعدل لدول الاقتصادات الناشئة كالصين والهند)، وأدى هذا إلى ارتفاع مساهمة الدول النامية في الطلب العالمي من 22 بالمائة خلال عقد الثمانينيات إلى نحو 46 بالمائة نهاية 2014. وعلى الرغم من ذلك النمو إلا أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة والنفط في تلك الدول وكذلك حصة الطاقة في الناتج المحلي لا يزال متدنياً مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة؛ إذ بينما يبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الدول الصناعية نحو 31.5 برميل نفط مكافئ لا يتجاوز ذلك 7.5 برميل نفط مكافئ في الدول النامية، ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء نحو 9000 كيلو/وات ساعة في السنة في الدول الصناعية مقابل 1600 كيلو/وات ساعة في الدول متوسطة ومتدنية الدخل. بل إن التقديرات تشير إلى أن نحو 1.3 بليون نسمة في الدول النامية يشكلون قرابة خمس سكان المعمورة لا تصلهم الكهرباء، الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة أن تضيف "مكافحة فقر الطاقة" إلى أهداف التنمية للألفية الجديدة. وبينما يصل عدد المركبات لكل ألف من سكان الدول الصناعية إلى نحو 490 مركبة لا يزيد ذلك على 60 مركبة لكل ألف من السكان في الدول النامية، يضاف إليها التوسع المطرد في حجم الطبقة الوسطى عالمياً وما يستتبعه ذلك من نمو وطلب على مصادر الطاقة. إن كل هذا يوضح أنه لا يزال للدول النامية مجال رحب للنمو وبالتالي استهلاك الطاقة بأنواعها وأهمها النفط بغض النظر عن مقولة قرب الوصول إلى ذروة الطلب على النفط⁽³⁾

ثالثاً: معضلة تحديد معدل الإنتاج والسعر الأمثل للنفط

انطلاقاً من حقيقة أن النفط مورد ناضب، انبرى مبكراً بعض الاقتصاديين لتفسير مسار سعر (والربح من) المورد الناضب. وكانت أشهر المحاولات مساهمة (Hotelling 1931) التي شكلت محوراً هاماً للكتب والأبحاث والأطروحات الأكاديمية عقوداً، خصوصاً في اعقاب ما أصبح يعرف بـ "أزمة الطاقة" عام 1973. وأثرت نظرية الموارد الناضبة أو ما أصبح يعرف بـ Hotelling Rule في جيل من الباحثين وخريجي الجامعات الأمريكية والبريطانية (الكثير منهم من الدول المصدرة للنفط) في العقدين التاليين لتلك الأزمة، وأثر بالتالي في نظرتهم لعلاقات النفط ومحددات أسعاره وإنتاجه.

وتقوم النظرية على أن منتج المورد الناضب (ونظراً لأن المرجع حينذاك كان الولايات المتحدة فكان هو أيضاً المالك للمورد في باطن الأرض) يواجه الاختيار بين الإنتاج (وبالتالي الاستنزاف) الآن والإنتاج المؤجل إلى المستقبل من خلال المفاضلة بين قيمة المورد (السعر ناقصاً التكلفة) إن تم إنتاجه وبيعه بالأسعار الحالية أو تأجل إنتاجه إلى مرحلة لاحقة، ويتم ذلك بمساواة القيم الآنية بالقيم الحالية للإنتاج المستقبلي خصوصاً بسعر الفائدة. وبموجب ذلك، استنتج هوتلنج أن قيمة المورد يجب أن تنمو بمعدل سعر الفائدة السائد وأن يتم الإنتاج تبعاً لتلك القاعدة. وقد صيغت النظرية بداية بافتراض سوق

تنافسية، وحيادية التقنية، وثبات الاحتياطي من المورد، والملكية الخاصة لما في باطن الأرض. ولكن منذ عقد السبعينيات سعت الأبحاث الأكاديمية لتطويرها لتشمل السوق الاحتكارية، والاحتياطي المتغير، أو وضع سقف للسعر (يتمثل بتكلفة المصادر البديلة. وتركز البحث حول معدلات الاستنزاف المثلى وحول مسار الأسعار في ظل الحالات والبدائل المختلفة⁽⁴⁾)

وقد استنتجت الدراسات حول معدل الاستنزاف في "الدول المنتجة للنفط" أن ذلك يعتمد على التوقعات المتعلقة بالنمو في قيمة المورد بالمقارنة مع معدل الخصم أو سعر الفائدة في البلد. فإذا كانت تلك القيمة أعلى من معدل الخصم أو سعر الفائدة في البلد، عندها سيكون من الأفضل إبطاء الإنتاج وتوفيره للمستقبل؛ لأن القيمة الحالية للإنتاج المستقبلي (مخصوصاً بسعر الفائدة) تفوق قيمة المورد عند إنتاجه وبيعه الآن، أو أن المكاسب في الأسعار تفوق معدلات الفائدة إذا تم إنتاج النفط واستثمار إيراداته. ومن ناحية أخرى إذا كان معدل الخصم أو سعر الفائدة في البلد أعلى من معدل الزيادة المتوقعة في قيمة المورد، سيكون من المجدي تسريع الإنتاج؛ لأن قيمة الإنتاج المستقبلي ستكون أقل من قيمة الإنتاج الحالي. لذلك، وتبعاً للنظرية، سيكون مستوى الإنتاج الأمثل عند الحد الذي تتساوى فيه قيمة المورد مع معدل الخصم أو سعر الفائدة في البلد، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على التوقعات في الأسعار، التي بدورها ستتأثر بحجم الاحتياطي وتكلفة المصادر البديلة وهيكل السوق. وجادل البعض بأن عمليات التأميم التي تمت في الدول المنتجة الرئيسية في الشرق الأوسط وفنزويلا كانت سبباً لارتفاع أسعار النفط عام 1973؛ لأنها أدت إلى تغيير طبيعة ملكية النفط من الشركات العالمية ذات الأفق الزمني القصير ومعدل الخصم العالي، إلى الحكومات ذات الأفق الزمني الأطول ومعدل الخصم المنخفض (مراعاة للحفاظ على الثروة ومصالح الأجيال)، ما أدى إلى زيادة قيمة المورد المستقبلية وإبطاء حكومات تلك الدول أو شركاتها الوطنية معدلات الإنتاج (Johany 1979)

وخلافاً لنظرية "ذروة إنتاج النفط" التي لاقت رواجاً وأثرت بشكل أو بآخر في سياسات حكومات الدول المستهلكة للنفط وفي نمط الاستثمارات وسياسات الدعم والإعانات لترشيد الاستهلاك وتطوير المصادر البديلة، فإن "نظرية الموارد الناضبة" كما صاغها هوتلنج وكما طُورت لاحقاً سواء بتعديل الفرضيات أو طريقة استخدام البيانات أو غيرها، لم تلاق رواجاً لدى الشركات أو لدى متخذي القرار في الدول المنتجة على الرغم من أن أطروحات دكتوراه العديد من أبناء تلك الدول الدارسين بالخارج، تناولت تلك النظرية أو تطبيقاتها بشكل أو بآخر. ولعل ذلك يعود إلى أن النظرية باتباعها منظور الخيار عبر الزمن Inter-temporal choice نزعت إلى التجريد وإلى تثبيت متغيرات عدة لتلائم الاستنتاج الرئيس لنظرية بدت بسيطة في بداياتها.

ولكن بالنسبة إلى "حكومات" الدول المنتجة للنفط ترتبط سياسة الاستنزاف بظروف تنمية الاقتصاد غير النفطي، ومسؤولية الحكومة عن تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. وبالنسبة إلى البعض منها التي يوجد حدود على تنمية القطاع غير النفطي فيها يضاف إلى ذلك الفرص المتاحة للاستثمار في الخارج (يبرز هنا الجدل حول إيجاد أدوات كصناديق الأجيال أو الصناديق السيادية وهو ما سيتم تناوله لاحقاً).

وبالنسبة إلى البعض الآخر من الدول فإن التساؤل هو ما إذا كانت هناك حاجة إلى سياسات للاستنزاف بدلاً من ترك هذه السياسات للسوق؛ أي أن هناك علاقة بين سياسات الاستنزاف ودرجة الاعتماد على النفط، وإمكانية التطور في القطاع غير النفطي، بمعنى آخر "استراتيجية التنمية"؛ أي أن الأساس في تفضيل الإنتاج "المبكر" على الإنتاج "المتأخر" للدول هو مقارنة آثارهما الآن وفي المستقبل، واختيار المسار الذي يدعم النمو والرفاهية الاجتماعية وتنويع قاعدة الاقتصاد وكفاءته (Mitchell and Stevens 2008)

وينظر البعض إلى أن المقايضة بين النفط في باطن الأرض وبين إنتاجه وتحويل عوائده إلى أصول فوق الأرض تتطلب قوة روابط ثلاث: روابط المالية العامة من خلال أوجه إنفاق العوائد النفطية، والروابط الأمامية من خلال ما يوفره قطاع النفط من طاقة ولقيم لتطوير القطاعات الأخرى وما يوفره من مهارات ومعرفة تقنية، وروابط خلفية من خلال ما يمكن أن توفره أو تطوره القطاعات الأخرى من سلع وخدمات لقطاع النفط. وتلك الروابط تعتمد على الأثر المضاعف لكل منها الذي يعتمد على كيفية تخصيص الحكومة لإيراداتها ما بين الاستهلاك والاستثمار، وعلى قدرة الاقتصاد على الاستفادة من الروابط بين المدخلات والمخرجات.

وضمن ذلك الإطار، حاول البنك الدولي المقارنة بين الدول فيما يتعلق باستخدام الثروات الطبيعية ورأس المال المنتج Physical Capital ورأس المال البشري تبعاً لما يسمى الادخارات الحكومية الفعلية (Genuine savings)، وجاء ذلك استجابة للاهتمامات البيئية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي لتقدير معدل نزوب الثروات الناضبة والإهدار البيئي حيث عُرّف الادخار الفعلي كما يلي:

*الدخل القومي ناقصاً الاستهلاك الخاص والحكومي ناقصاً اهتلاك رأس المال المنتج ناقصاً
قيمة نزوب المورد (مقيساً بالفرق بين قيمة الإنتاج بأسعار السوق العالمية وبين تكلفة
الإنتاج) ناقصاً قيمة التدهور البيئي (التلوث) مقيساً بالتكلفة الحدية لانبعاث طن من ثاني
أكسيد الكربون.*

أي أن الادخارات تلك تشمل التغير الصافي في الثروة خلال فترة يتم فيها استثمار أصول جديدة واستهلاك أصول قديمة واستنزاف أو تعزيز الموارد البشرية والطبيعية. فإذا كانت المدخرات الحكومية الفعلية في اقتصاد ما سلبية، فإن هذا يعني أن إجمالي المخزون الرأسمالي أو ثروة الاقتصاد يتم استنزافها والعكس صحيح.

وقد قدرت إحدى الدراسات الادخارات الحكومية الفعلية لمنتجات النفط والغاز في عام 1997 بأن متوسطها بالسالب 4.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مع ملاحظة أن هذا يخفي حالات طرفية مثل أذربيجان بنسبة سالب 31.4، والكويت بنسبة سالب 23.6، والمملكة العربية السعودية بنسبة سالب 14.2، واليمن بنسبة سالب 25.7، وهكذا. لذلك، تعرضت طريقة الادخار الفعلي لانتقادات منهجية وقياسية عدة؛ ومن ذلك أنها تنزع إلى تصنيف معظم الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية وفي مراحل

تنموية تعتمد على استغلال مواردها وميزاتها النسبية كدول مدخرات سلبية تهدر مواردها بينما الدول الصناعية المستهلكة لتلك الموارد والتي قطعت شوطاً في التنمية ذات مدخرات موجبة وأنها مستغلة أفضل لمواردها. بل إن هذه الطريقة تفتتح من دخل الدول المنتجة للنفط والغاز-مثلاً- ذات التكلفة المنخفضة، قيمة أعلى بكثير من دخول دول منتجة أخرى ذات تكلفة أعلى (Hamilton2005).

وضمن ذات الإطار حول معدل الإنتاج والأسعار الأمثل، راج في الأونة الأخيرة نمط آخر يقوم المحللون (في المؤسسات المالية والدولية وغيرها) فيه بتقدير حجم الإنتاج المستقبلي من الدولة المصدرة للنفط، وحجم استهلاكها المحلي، والصادرات والإيرادات غير النفطية فيها. وفي ضوء ذلك يتم استنتاج "سعر النفط التوازني لديها" Breakeven Oil price الذي يغطي الانفاق المقدر أو الواردات السلعية والخدمية المقدره بالأخذ بالاعتبار المتغيرات الثلاثة المشار إليها. وعدّ البعض ذلك السعر-الناتج عن عملية حسابية Accounting لتوازن الميزانية أو توازن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات-سقفاً أو أرضية يُنسج منها استنتاجات حول السعر المرغوب فيه من تلك الدولة، وغالباً ما يتم إسقاط ذلك على سلوك أوبك والرغبة الجمعية لأعضائها. على سبيل المثال يقدر صندوق النقد الدولي التفاوت في السعر التوازني المعرف سابقاً للدول الأعضاء في أوبك بين اقل من 50 دولار لقطر وأكثر من 140 دولار لفرنزويلا.

ولكن ما يعيب هذه الطريقة أن علاقة جميع مدخلاتها تقريباً تتأثر بسياسات الدولة (الإنفاق العام والإنتاج والاستهلاك المحلي والإيرادات غير النفطية والصادرات غير النفطية والواردات)؛ فنقليل الإنفاق وثبات العوامل الأخرى يخفض السعر المرغوب فيه، وكذلك خفض الاستهلاك المحلي بترشيده أو خفض الإعانات إن وجدت، أو زيادة مجالات للإيرادات الأخرى، هذا علاوة على فرضية "التوازن الدائم للإنفاق والإيرادات العامة" أو للميزان الخارجي. إن هذا النمط من التقديرات ينقل مجال الاهتمام من سياسات داخلية مالية واقتصادية ضمن تحكم الدولة إلى سياسات تقع في الغالب خارج تأثيرها (كسعر النفط). ولأن الحاجات المالية للدول تختلف فإن تفضيلاتها حول سعر النفط تختلف وبالتالي وجهة نظرها حول ديناميكية السوق النفطية وما يؤثر فيها.

إن نظرية الموارد الناضبة التي تُدرّس الآن في جامعات عدة بما فيها جامعاتنا، على أهميتها، ليست كافية للإجابة عن قضايا تم تحميلها للنظرية كمعدل الاستنزاف الأمثل (الإنتاج الآن أو تأجيله)، أو السعر المتوقع في المدى الزمني الطويل (وبالتالي مسار الإنتاج)، أو تفسير سلوك المنتجين كما حاولته بعض الدراسات، أو العدالة بين الأجيال، أو الاستثمار في الداخل أو الخارج، وغيرها. إن تلك قضايا هامة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والسياسية (الداخلية والخارجية) ولا يمكن لنظرية واحدة أن تجيب على وجه القطع أو تقدم تقديرات فعلية دقيقة لمسار إنتاج وأسعار مورد دائم التأثير بالتغيرات التقنية والاقتصادية وظروف وتداخل الأسواق وسياسات الدول وغيرها. بل أن مفهوم "السعر الأمثل" للنفط بحد ذاته تعرض للانتقاد باعتبار أن ذلك السعر يختلف بالنسبة لأطرافه من بائعين ومشتريين ووسطاء ومضاربين.

رابعاً: مقولة لعنة النفط

هذه المقولة أو مجموعة الأطروحات التي تتناول الجوانب الاقتصادية والسياسية والمؤسسية وأحياناً الاجتماعية والثقافية هي من التنوع والتعقيد بحيث تناولها كجزء من مبحث مختصر كهذا؛ فالمساهمات حول ذلك الموضوع كثيرة⁽⁵⁾ وبعضها يعود لعقود (بل قرون) سابقة سواء ما ورد في مقدمة ابن خلدون أو كتاب ثروة الأمم لأدم سميث مروراً بما عُرف بمدرسة أمريكا اللاتينية (في عقد الخمسينيات) حول تفاوت النمو بين الدول النامية والمتقدمة وآخرها -حتى الآن- الكتاب المرجعي حول صعود وهبوط الأمم (Robinson and Acemogulo 2013) ولكن الاهتمام الحديث بالموضوع انصب على مسببات التفاوت في النمو الاقتصادي (باستخدام مقاييس مختلفة) في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بغيرها. وقد أعيد الاهتمام نهاية عقد التسعينيات بموضوع ظل مُحيراً للاقتصاديين منذ أمد، وهو: لماذا تخطت هولندا الفقيرة بالموارد إسبانيا الغنية بالذهب من مستعمراتها في أمريكا الجنوبية خلال القرن السابع عشر؟ ولماذا تجاوزت اليابان في القرن التاسع عشر روسيا ذات الموارد الطبيعية الأكثر؟ ولماذا كان أداء اقتصاديات دول شرق آسيا ذات الموارد الطبيعية الأقل أفضل من أداء الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن العشرين؟ وضمن ذلك الإطار برزت مصطلحات مثل "لعنة الموارد" أو "أسطورة الموارد الطبيعية" أو "نقمة النفط".

لقد أظهرت دراسات إحصائية ابتدأت بنشر (Sachs and Warner) دراستهما عام 1997 وأتبعوها بدراسات أخرى كان آخرها عام 2001، أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول ذات الكثافة العالية في الموارد الطبيعية (سواء نفط أو معادن أو غير ذلك) مقيساً بحجم صادرات تلك الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي تقل عن معدلات النمو في الدول ذات كثافة الموارد المنخفضة وذلك طوال الفترة 1970-1998 التي شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً في أسعار الموارد الطبيعية (Sachs and Warner 2001). وفي إحدى الدراسات التي شملت 85 دولة خلال الفترة المشار إليها بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي للفرد في الدول ذات الكثافة العالية للموارد نحو 0.6 بالمائة بينما بلغ معدل النمو في الدول ذات الكثافة المنخفضة للموارد 2.7 بالمائة سنوياً للفرد (Auty 2001). وفي دراسة أخرى شملت 115 من الدول النامية النفطية وغير النفطية منذ عام 1960 حتى نهاية القرن بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد 1.8 بالمائة سنوياً للدول النامية غير النفطية و1.1 بالمائة للدول النفطية. وخلال الفترة 1980-1998 سجل معدل نمو الناتج الفردي في الدول النفطية انخفاضاً بمعدل 2.1 بالمائة سنوياً بينما ارتفع في الدول النامية غير النفطية بمعدل 0.7 بالمائة سنوياً (Hausmann and Rogibon 2002)

وقد قدمت عدة تفسيرات لذلك أحدها ما استنتجه Prebisch-Singer (من المدرسة اللاتينية المشار إليها) في عقد الخمسينيات من تدهور معدلات التبادل Terms of Trade بين الدول المصدرة والمستوردة للموارد الطبيعية وما ذكره هيرشمان Hirschman في ذات العقد من ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع إنتاج تلك الموارد والقطاعات الأخرى مقابل قوتها في القطاع الصناعي والخدمي، وكلا التفسيرين لم تدعمهما الوقائع والبيانات. أما التفسير الآخر فهو أن درجة تقلب أسعار

الموارد الطبيعية عالية مما يزيد من درجة مخاطر الاستثمار. أما التفسير الثالث فيقوم على أن اعتماد الاقتصاد على المورد الطبيعي يزاحم القطاع الصناعي الذي يُعدّ المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي. أما التفسير الرابع فيقوم على دراسات ما عُرف في الأدبيات الاقتصادية بأعراض "المرض الهولندي" الناتج عن ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة بعد اكتشاف وتصدير المورد الطبيعي مما يؤدي إلى تراجع نمو وتنافسية القطاع الصناعي⁽⁶⁾ أما التفسير الأخير فيستند إلى مجموع العوامل السياسية والمؤسسية الناتجة عن الملكية الحكومية للمورد وكيفية إدارته وإدارة الاقتصاد عموماً والعلاقات الناتجة عن ذلك، وهو المعروف في الأدبيات الاقتصادية-السياسية بـ "الدولة الريعية" وتشمل خصائص عدة⁽⁷⁾ منها أن ملكية الحكومة للموارد تزيد من حجم التوقعات منها وقد يضغط عليها للتسرع باتخاذ سياسات قد لا تلجأ إليها في ظروف مختلفة (Mikesell, 1997 and Stevens, 2003)

إن أطروحات "لعنة الموارد" تتعارض مع أسس نظريات التنمية التي تؤكد أن الإيرادات من النفط تتغلب على أحد أهم عوائق ومحددات التنمية وهو رأس المال والصراف الأجنبي والأسواق والتقنية اللازمة للعبور إلى ما صنفه Solow بمرحلة الانطلاق. وأياً كان الإطار الذي تحركت فيه تلك الأبحاث والأطروحات، إلا أن الدراسات الإحصائية التي تناولت مجموعات الدول كانت تجميعية ولم تراعي الاختلافات بين الدول من حيث درجة تطور القطاعات الإنتاجية الأخرى لديها أو سياساتها الاقتصادية أو درجة تطور واستغلال عناصر الإنتاج الأخرى، واعتمدت نتائجها على المرحلة الزمنية التي تناولتها؛ فدراسات Sachs and Warner وكذلك دراسات Auty تضمنت فترة طويلة كانت فيها أسعار النفط متدنية منذ أوائل الثمانينيات وحتى نهاية الألفية، الأمر الذي انعكس على معدل نمو الناتج المحلي في الدول النفطية ونصيب الفرد، بل أن الكثير من الدراسات لاحظت أن بعض الدول الغنية بالنفط والموارد الطبيعية كالنرويج وماليزيا وتشيلي لم تواجه أعراض لعنة الموارد وتمكنت من تحقيق معدلات نمو بمعزل عن تقلبات أسعار الموارد. بل إن دراسة (Maloney 2002) ودراسة (2012 Torres, Afonso and Soares) بتناولهما متغيرات خاصة بالدول الغنية بالنفط أثبتتا أن النفط وإيراداته لم يعوقا نمو الدول التي شملتها تلك الدراسات.

لذلك وبسبب النتائج المتضاربة للدراسات التي نزلت إلى التعميم حيناً واقتناء الأدلة حيناً آخر لإثبات المقولة قبل دراسة "أثر المورد" وفيما إذا أدى إلى خير ورخاء أو لعنة Blessing or Curse فإن الأمر يستوجب دراسة حالة كل دولة على حدة ومرحلة التنمية التي عاشتها إبان هيمنة النفط والظروف الاقتصادية والاجتماعية فيها. لذلك استنتج (Gylfason 2001) أنه عند دراسة كل ذلك لا يهم إن كانت الدولة غنية بالموارد أم لا، بل الأهم هو كيفية إدارة الاقتصاد فيها ونوعية المؤسسات لديها، وكذلك فإن التفرقة بين سياسات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تقاوم من تداعيات "اللجنة" ولماذا تم اتخاذها وكذلك بين مسببات "اللجنة"، وكيف سمحت السياسات لها أن تتغلغل في الاقتصاد. وأشارت معظم الدراسات الواردة في مؤلف (Humphreys, Sachs and Stiglitz (2007) إلى أن لعنة الموارد ليست قُدراً للدول الغنية بها بل إنها خيارات سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى.

خامساً: مقولات إدارة الموارد النفطية

تناولت بعض الدراسات هذا الموضوع ضمن المقولة الرابعة حول "لعنة النفط" وما أشارت إليه بعض دراسات أخرى من أن المهم ليس إثبات أو دحض وجود لعنة الموارد بل كيفية إدارتها. ويشمل الموضوع ثلاثة جوانب؛ أولها: إدارة القطاع النفطي وعلاقته بالاقتصاد الوطني في الدول النفطية، والثاني: إدارة المالية العامة فيها، والثالث: تحويل الأصل الناضب إلى أصول منتجة أكثر ديمومة وبشكل أعم بموضوع العدالة بين الأجيال.

وبالنسبة إلى الموضوع الأول تختلف الدول النفطية في ظروف ومستويات تطور صناعة النفط لديها؛ فبعضها لا يزال يعتمد على استثمارات الشركات الأجنبية لاستغلال مواردها مع اختلاف النظم المالية والضريبية والتشغيلية من دولة لأخرى، أما البعض الآخر فقد قام ببناء صناعة نفط وطنية مملوكة للدولة (جزئياً أو كلياً) لإدارة ذلك القطاع وتختلف درجة تطور صناعة النفط في تلك الدول باختلاف ظروف نشأة صناعاتها وتنظيمها وعلاقتها بالحكومة وغير ذلك. إذ منها شركات أكثر نجاحاً من غيرها كساتات أويل النرويجية وبتروبراس البرازيلية وبتروناس الماليزية وأرامكو السعودية، والبعض الآخر أقل نجاحاً ويعاني لأسباب لا مجال لها هنا. ومع أن دور تلك الشركات في إدارة موارد دولها يناله من آن لآخر انتقادات من داخل الدول أو من خارجها، إلا أن الرأي السائد أنها بشكل عام تساهم في تنمية موارد النفط واقتصادات دولها.

وقد راجت مقولة لا يزال لها مردودها، وهي أن الشركات الوطنية المملوكة للحكومات كتلك الواردة سابقاً أقل كفاءة وقدرة على إدارة الموارد من شركات النفط العالمية. وبغض النظر عن الغايات من تلك المقولة، إلا أن الثابت أن الشركات الوطنية وبدرجات متفاوتة أثبتت قدرة على إدارة الموارد النفطية في دولها، بل إن العديد من الدراسات النظرية (المذكورة في المقولة الرابعة) أشارت إلى أنه نظراً لأفقها الزمني الطويل وتبنيها معدل خصم منخفض، فإن الشركات الوطنية تُعد أكثر محافظة على مواردها من الشركات العالمية ذات الأفق الزمني الأقصر ومعدل الخصم العالي. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الشركات الوطنية قد عملت على توطين التقنيات وتطوير الموارد البشرية في دولها، وهي لا تقل كفاءة ومساءلة عن مثيلاتها الشركات العالمية، بل إن بعضها امتد نشاطه خارج الحدود ونجح في تكوين تحالفات في دولها وفي الخارج مع الشركات العالمية، الأمر الذي جعل مجال التفرقة بين الشركات العالمية والوطنية غير ذي أهمية باعتبار أن الأخيرة (في الغالب) أضحت عالمية بسبب نشاطاتها وعلاقاتها.

أما الموضوع الثاني حول إدارة المالية العامة، فالمعروف أن الإيرادات من النفط (عصب الإيرادات العامة) تتصف بالتذبذب وعدم اليقين ومصدرها خارجي إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب، وهذه الخصائص تؤثر في مسار الإنفاق العام وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الإنفاق وبالتالي على النمو والاستقرار الاقتصادي. وقد اتبعت الدول النفطية سياسات مختلفة

لتحديد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة و/أو إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية Oil Stabilization Funds يختلف نطاق عملها ومرجعياتها وظروف إنشائها بين الدول. وقد لاحظت إحدى الدراسات أن إحدى وعشرين دولة من 31 دولة نفطية تم استعراضها لديها صناديق يشكل استقرار العائدات غرضها الرئيس أو أحد أغراضها. ومن 27 صندوقاً تم استعراضها في الدراسة كان تسعة منها لاستقرار العائدات وعشرة صناديق كان استقرار العائدات أحد أهدافها (8)

وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الإنفاق العام ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة وزيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية. وتتبع الدول طرقاً عدة لبناء الصندوق وإدارته والسحب منه. أما مرجعية تلك الصناديق فإما أن تكون مستقلة أو مرتبطة بإطار الميزانية العامة والجهات المشرفة عليها. وقد تم إنشاء بعض تلك الصناديق كوسيلة لتدارك ضعف أطر المالية العامة ودرجة المساءلة لدى بعض الدول، ولكن جاء أداء معظمها مخيباً؛ إذ لاحظت دراسة لباحثين من صندوق النقد الدولي من استعراض تجارب العديد من صناديق استقرار العائدات النفطية أن وجود تلك الصناديق بحد ذاته لا يساهم في الانضباط المالي وفي تجنب الاقتصاد النفطي مثالب تقلبات الإيرادات، وأن التجارب الناجحة (مثل الصندوق المعروف بصندوق التقاعد في النرويج) لا تعود لوجود الصندوق ولكن للانضباط المالي ووضوح السياسات المالية والنقدية والشفافية في تلك الدولة، ولاحظت أن تعدد مسؤوليات الإنفاق يؤثر في نجاح تلك الصناديق في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي؛ فصندوق النرويج يمثل حساباً حكومياً لدى البنك المركزي يتلقى صافي إيرادات الحكومة من نشاط النفط ويحوّل إلى الميزانية العامة المبالغ اللازمة لتمويل العجز غير النفطي (إجمالي الإيرادات غير النفطية ناقصاً النفقات على القطاعات غير النفطية) وليس لدى ذلك الصندوق صلاحية الإنفاق؛ إذ إن ذلك جزءاً من مسار المالية العامة. ولاحظت الدراسة أن إدارة المالية العامة في الدول النفطية لا يتم فقط من خلال إنشاء صندوق لهذا الغرض يشكل "جزيرة منعزلة" بل بإصلاح مالي أحد أركانه ربط الميزانية العامة السنوية بإطار تخطيط مالي للأجلين المتوسط والطويل يراعي تذبذب الإيرادات النفطية ومسارها وألويات الإنفاق.

أما الموضوع الثالث حول تحويل الأصل الناضب في باطن الأرض إلى أصول منتجة على الأرض، فقد اتبعت حكومات الدول مسارات عدة منها أن يُترك ذلك إلى المواطنين عن طريق توزيع الربح الصافي من النفط عليهم ليتخذ كل منهم القرارات الخاصة بالعدالة بين الأجيال (واتبعت ذلك الولاية الأمريكية الاسكا والولاية الكندية البرتا) أو استخدام جزءٍ من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها. أما المسار الثالث فيتمثل في ادخار جزءٍ من الإيرادات النفطية الأنية وتنميتها بالاستثمار الخارجي عموماً من منطلق العدالة بين الأجيال Intergenerational Equity لتشكل دخلاً مالياً بديلاً للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل من خلال إنشاء صناديق في الدول التي اتخذت هذا المسار بمسميات وقواعد مختلفة كصندوق احتياطي الأجيال

القادمة في الكويت أو هيئة أبو ظبي للاستثمار والصندوق النرويجي المشار إليه وغيرها. وهذه الصناديق تعرف بالصناديق الادخارية Saving Funds ويوصي بها عادة صندوق النقد الدولي للحد من آثار "المرض الهولندي" في الاقتصاد المشار إليه آنفاً.

وبمقتضى ذلك الاعتبار فقط فإن الدول ذات العمر الزمني القصير لاحتياطي الأصل الناضب يكون لديها حافزاً أقل لاستخدام عوائد النفط للادخار من الدول ذات العمر الزمني الأطول لاحتياطيتها. كذلك قد لا يكون لدى الدول ذات إمكانات التنوع الاقتصادي والحاجات المالية العالية حافزاً قوياً لإنشاء صناديق ادخار العوائد النفطية بالتوصيف المشار إليه، وهذه الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن ونتيجة السياسات الاقتصادية. وعلى الرغم من ارتباط هذا الجانب من إدارة الموارد (أي إنشاء صناديق ادخار للاستثمار الخارجي) بالموضوع التنموي العام، إلا أنه أخذ أبعاداً مالية وإدارية وسياسية لدى العديد من الدول التي أخذت بذلك، أو يوجد جدل فيها حوله. وراجت مقولات عدة بالغت في دور تلك الصناديق في تحويل الأصل الناضب إلى أصول منتجة تدرّ دخلاً متزايداً يعوض عن الدخل من المورد. وغالت بعض الدوائر في الدول المستقبلية لاستثمارات تلك الصناديق أيضاً في دوافعها وآثارها وشفافية تلك الصناديق وأوجدت آليات وضوابط في تلك الدول أو في الإطار العالمي كما هو الحال بتبني "مبادئ سنثياغو" الاختيارية حول نشاط الصناديق Santiago Principles (IWG, 2008) كما أضيف إلى الجدل حولها في دولها بعداً آخر وهو المقارنة بين التقلبات في الإيرادات الناتج عن ظروف السوق النفطية من جهة والتقلبات في عوائد الاستثمارات بالخارج المرتبطة بمتغيرات وظروف السوق المالية التي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والرأي العام في الدول المتلقية للاستثمارات من جهة أخرى. ومع أن هذا الموضوع لا يزال مثار جدل ونقاش إلا أن الثابت أن وجود أو عدم وجود صندوق للادخار لا يغني عن تبني استراتيجية للتنمية قادرة على تحويل ما في باطن الأرض إلى أصول منتجة فوق الأرض.

سادساً: مقولة أمن الطاقة

ارتبطت مقولة أمن الطاقة تاريخياً بدور النفط الاستراتيجي، خصوصاً بعدما اتخذ ونستون تشرشل قبيل الحرب العالمية الأولى عندما كان وزيراً للبحرية البريطانية قراراً بتحويل وقود الأساطيل البريطانية من الفحم إلى النفط. وخلال فترة طويلة من القرن العشرين، حافظ النفط على ذلك الدور الاستراتيجي وإن أضيفت إليه أبعاداً وعلاقات أخرى ارتبطت بالأزمات تارة وتقلب الأسواق تارة أخرى. ومنذ أزمة 1973، ارتبط الدور الاستراتيجي للنفط بمقولة أخرى وهي "أمن الطاقة"، وتعني مجموعة السياسات والتوجهات التي تقوم بها الدولة لتنويع إمدادات الطاقة بتنوع مصادرها النوعية (نفط وغاز وفحم وطاقة نووية وطاقات متجددة وغيرها) أو المكانية (مصادر الواردات ووسائل النقل)، وهذه المقولة (كحال الأمن الغذائي مثلاً) لا تتم إلا من خلال أسواق وتقنيات وسياسات وعلاقات تؤثر وتتأثر بتعدد الأطراف من منتجين للمصادر، ومستهلكين، وسياسيين⁽⁹⁾

وحتى وقت قريب، كان الاهتمام بأمن الطاقة بتعريفها المشار اليه مقتصرأ على مجموعة الدول الصناعية الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية التي كان من أهم دواعي إنشائها وجل برامجها تعزيز أمن الطاقة في دولها الأعضاء، بما في ذلك بناء المخزونات النفطية الإستراتيجية وإجراءات الترشيح وغيرها. ولكن وبعد تزايد استهلاك الصين والهند من مصادر الطاقة ووارداتهما من النفط والغاز، توسع المفهوم ليشمل الاقتصادات الناشئة. وامتد أخيراً ليشمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز (كدول الخليج) نظراً لتعاظم استهلاكها المحلي من النفط والغاز وتأثيره في صادراتها منها مما عزز من حاجتها إلى تنويع مصادر استهلاك الطاقة لتشمل الطاقات النووية والمتجددة⁽¹⁰⁾ واستمر المفهوم معنياً بجانب "أمن الإمدادات" للمستهلكين/المستوردين حتى نهاية القرن تقريباً، مهملأ موضوعاً لصيقاً بأمن الطاقة من جانب المنتجين/المصدرين وهو "أمن الطلب".

ومع أن "أمن الإمدادات" بالتوصيف السابق أمر مرغوب ولا غبار عليه لجميع الدول نظراً لدور الطاقة في منظومة النمو والرفاهية، إلا أن ذلك الموضوع تلقفه السياسيون والإعلاميون (خصوصاً في الولايات المتحدة) ونسجت حوله مواقف سياسية متحيزة سواء ضد المنطقة العربية أو لصالح تطوير هذا المصدر أو ذاك في هذه الدولة أو الولاية أو تلك، وتم اتخاذ سياسات متسارعة ومكلفة وذات نتائج سلبية لغرض تعزيز أمن الطاقة بدعم وإعانة تطوير مصادر بديلة كالوقود الحيوي من محصول الذرة في الولايات المتحدة لإنتاج الايثانول أو تطوير الديزل الحيوي في أوروبا، وكذلك إعانات الطاقات المتجددة في الأخيرة. وهذه جميعاً اتضح ضعف الجدوى الاقتصادية لمعظمها أو أن مساهمتها في تحقيق التنوع المطلوب محدودة للغاية (Maugeri 2010)

وقد راجت مقولات عدة حرّفت "أمن الطاقة" أو "أمن الإمدادات"، وحملته أكثر مما يحتمل، وتم اقتصاره على موضوع "أمن إمدادات النفط" بما فيه مقولة ضرورة الاستغناء عن النفط من منطقة الخليج لاضطرابها، أو لأن النفط على وشك النفاذ. وفي أوروبا اتخذ الموضوع بعداً سياسياً مرتبطاً باعتماد القارة على إمدادات الغاز من روسيا. لذلك فإن مقولة أن "أمن الإمدادات" مهدد بسبب النفط ومنتجيه أمر يستدعي الدحض والتوضيح؛ فقد ظلّ النفط طوال القرن العشرين ودخولاً في القرن الحالي مصدراً رئيساً للطاقة واستمرت إمداداته في تحريك عجلة الاقتصاد في الدول الصناعية وبعدها الاقتصادات الناشئة. واستمرت منطقة الخليج طوال الفترة في إمداد العالم باحتياجاته بل إن الانقطاع في الإمدادات من مناطق العالم بما فيها منطقة الخليج تم تعويضه من المنطقة ذاتها وليس من خارجها، كانقطاع إمدادات إيران والعراق خلال حربهما 1980-1988، أو انقطاع إمدادات العراق والكويت إبان غزو الأولى للثانية عام 1990-1991، أو انقطاع إمدادات فنزويلا عام 2003، أو توقف منصات ومصافي الولايات المتحدة خلال إعصار كاترينا 2005، وحديثاً انقطاع إمدادات ليبيا خلال 2012-2015؛ أي أن إمدادات النفط إلى العالم استمرت باستخدام الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في دول الخليج الأخرى (خصوصاً في السعودية) مما عزز من أمن الطاقة وليس تداعياً كما يُروج البعض. بل

إن الاستثمارات لتطوير الطاقات الإنتاجية وتنويع منافذ التصدير وسياسات الإنتاج والأسعار التي اتخذتها دول الخليج (سواء منفردة أو من خلال أوبك) ساهمت إلى حد كبير في النمو الاقتصادي العالمي وأمن الطاقة في الدول المستهلكة. إن الإمدادات من النفط (بل أي مصدر للطاقة) متوفرة أو قابلة للتوفير ولكن السؤال بأي تكلفة؟

لذلك، فإن التناول الموضوعي يستوجب تغطية جانبي العرض (استمرار الإمدادات بأسعار تحقق عوائد مقبولة Enumerative)، وجانب الطلب (استمرار النمو الطبيعي بأسعار معقولة Affordable وإمكانية التنبؤ بمساره Predictable)، فلا يمكن للمنتجين الاستثمار لتلبية الإمدادات في ظل سياسات تعمل على خفض الطلب، وبالمقابل لا يمكن أن ينمو الطلب طبيعياً في ظل سياسات لا تشجع على الاستثمار لزيادة الإنتاج لمقابلة ذلك الطلب. أي أن "أمن الإمدادات" يرتبط بتحقيق "أمن الطلب" من خلال علاقات تبادلية Reciprocal تراعي المشاركة بالأعباء والمنافع الناتجة عنهما من جميع الأطراف سواء حكومات أو شركات، أو دول منتجة أو مستهلكة أو دول عبور موارد الطاقة، وغيرها.

سابعاً: مقولة انحسار دور منطقة الخليج نتيجة تطوير الغاز الصخري الأمريكي

وتستند هذه المقولة إلى أن زيادة إنتاج الولايات المتحدة من الغاز والنفط الصخريين قد خفض من وارداتها منها وقد ينتقل ذلك النمط إلى مناطق أخرى من العالم غنية بالنفط الصخري كالصين والأرجنتين وأستراليا، الأمر الذي سيقاوم من الأهمية النسبية لمنطقة الخليج في ميزان الطاقة الأمريكي وبالتالي العالمي. وتستند تلك المقولة إلى حقائق عدة منها التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط والغاز من التكوينات الصخرية في الولايات المتحدة باستخدام الحفر الأفقي وضخ المياه والمواد الكيماوية لتفتيت الصخور وغيرها، الأمر الذي أدى إلى زيادة إنتاج النفط الصخري من أقل من مليون برميل يومياً عام 2010 إلى 3.5 مليون برميل يومياً عام 2014، ويُتوقع ارتفاعه إلى 4.8 مليون برميل يومياً نهاية العقد الحالي. وأدى تطوير الغاز الصخري الغني بسوائل الغاز إلى زيادة إنتاج تلك السوائل بنحو مليون برميل يومياً، مما أدى إلى زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط والسوائل من 7.3 مليون برميل يومياً عام 2007 إلى 12.6 مليون برميل يومياً عام 2014.

أما الحقيقة الثانية فتتمثل في انخفاض نمو الاستهلاك المحلي من منتجات النفط (خصوصاً الجازولين) بسبب ارتفاع الأسعار وازدياد مبيعات السيارات الهجينة Hybrid cars وسنوات الركود 2008-2010؛ إذ انخفض إجمالي استهلاك الولايات المتحدة من 21 مليون برميل يومياً عام 2007 إلى 19 مليون برميل يومياً عام 2014. ونتج عن انخفاض الطلب وزيادة الإنتاج من النفط الصخري وسوائل الغاز انخفاض حجم الواردات الأمريكية من النفط من 10.2 مليون برميل يومياً عام 2007 إلى 7 مليون برميل يومياً عام 2014. لذلك، بينما ساهمت منطقة الخليج العربي بنحو ثلث الواردات الأمريكية أوائل عقد التسعينات انخفضت تلك النسبة إلى الربع عام 2013. ويُتوقع استمرار تزايد الإنتاج حتى نهاية

العقد الحالي وتدني معدلات نمو الاستهلاك وبالتالي الواردات الصافية من النفط. بل إن هناك جدلاً في الولايات المتحدة بضرورة خفض القيود المفروضة على تصدير الزيت الخام لتستطيع الولايات المتحدة تصدير بعض أنواع الزيوت (خصوصاً الخفيفة) واستيراد الزيوت الثقيلة المرغوبة في عدد كبير من مصافيها. وتتفاوت تقديرات انخفاض واردات الولايات المتحدة باختلاف الافتراضات حول مستقبل إنتاج النفط الصخري وسوائل الغاز وتقديرات الطلب والأسعار وغيرها، ولكن تتفق معظم التقديرات أن إنتاج النفط الصخري باقٍ كرديف لإنتاج النفط التقليدي لسنوات قادمة وإن بمعدلات زيادة أقل من السنوات الثلاث السابقة وأقل من التوقعات السابقة بالنظر لانخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014 وتباطؤ معدلات الزيادة في إنتاجه معبراً عنه بانخفاض معدلات الاستثمار وأعداد منصات الحفر في مناطق الإنتاج في الولايات المتحدة.

وقد نتج عن ذلك التطور الهام بحد ذاته أن راجت مقولة إن تلك العوامل ستقلص من دور منطقة الخليج في ميزان النفط والطاقة العالميين وبالتالي من أهمية المنطقة الإستراتيجية، وهذا يستوجب التوقف والتدقيق ووضعها في إطاره الصحيح. لقد انخفضت نسبة احتياطي المنطقة (ومعظمة نفط تقليدي ذو تكاليف استخراج هي الأقل في العالم) إلى الاحتياطي العالمي بسبب تصنيف أنواع النفط غير التقليدي كرمال الزيت والزيوت الثقيل والنفط الصخري ضمن الاحتياطي العالمي القابل للاستخراج، من 63 بالمائة نهاية عقد التسعينات إلى 48 بالمائة الآن، إلا أن مستويات ونسب احتياطي منطقة الخليج العربي لا تزال الأعلى عالمياً، بل إن إنتاجها تراوح بين 31 و33 بالمائة من الإنتاج العالمي منذ عام 2005 حتى الآن، بينما تراوح إنتاج الولايات المتحدة بين 16 و19 بالمائة خلال الفترة ذاتها. وبالمقارنة بدورات سابقة للسوق النفطية، انخفض إنتاج منطقة الخليج من 22 مليون برميل يومياً إلى 10.6 مليون برميل يومياً عامي 1979 و1985 نتيجة عوامل عدة أحدها تزايد الإنتاج من بحر الشمال والمكسيك ومناطق أخرى آنذاك، ولكنه عاد إلى التزايد ليصل إلى 24 مليون برميل يومياً الآن (28.5 مليون برميل يومياً مع سوائل الغاز). إن ذلك الانخفاض وإن كان في ظل ظروف في السوق وآليات إدارته تختلف عن الوضع الحالي، إلا أنها تؤكد أن زيادة الإنتاج سواء من النفط الصخري وغيره لن تزيح منطقة الخليج عن موقعها المستقبلي في ميزان النفط العالمي.

إن ما يجعل المنطقة ذات أهمية هو موقعها في ميزان الطاقة العالمي وليس واردات الولايات المتحدة منها؛ فالمعروف أن واردات الولايات المتحدة من المنطقة كانت قد تراجعت من 2.5 مليون برميل يومياً عام 1977 إلى 311 ألف برميل يومياً عام 1985 مدفوعة بتحسين في كفاءة استهلاك الطاقة وتزايد الإنتاج من ألaska، وعادت للارتفاع إلى 2.8 مليون برميل يومياً لتتخفف بنهاية عام 2014 إلى 1.3 مليون برميل يومياً. ولم يتأثر موقع المنطقة وأهميتها لميزان الطاقة العالمي من جراء ذلك، بل اختلفت خياراتها التسويقية واتجاه استثمارات بعض دولها في المصافي خارج حدودها؛ إذ إن مركز ثقل الطلب

على نفط المنطقة قد انتقل منذ سنوات إلى دول آسيا التي تستحوذ حالياً على نحو 72 بالمائة من صادرات المنطقة البالغة نحو 16.5 مليون برميل يومياً، مقابل 13 بالمائة في السوق الأمريكي.

إن تدني معدلات نمو الطلب العالمي على النفط وتزايد إنتاجه والمعروض منه في السوق وأثر ذلك في الأسعار ومستويات الإنتاج واتجاه صادرات دول أوبك ومنها دول المنطقة هو أحد أنماط تقلبات السوق النفطية وتحدياتها التي يجب الاغيب عن متخذي السياسات. إن الجزم بأن تحدي زيادة الإنتاج من النفط الصخري وتدني واردات الولايات المتحدة سيعيد ترتيبات السوق العالمية ويقلل من أهمية المنطقة الأغنى بالموارد الهيدروكربونية والأقل كلفة بل يقوض أوبك ودورها، يُعد في الوقت الراهن على الأقل، تضخيماً ومبالغة تستبعد حقيقة أن للدول المنتجة للنفط خياراتها أيضاً.

ثامناً: مقولة كارتل أوبك

هذه المقولة لها جوانبها العلمية المتمثلة في مجموع الدراسات والأبحاث التي تناولت "سلوك أوبك" تطبيقاً لما يعرف في الاقتصاد بنظرية "احتكار القلة". وقد ازدهرت تلك الأبحاث في الأوساط الأكاديمية في الولايات المتحدة في أعقاب أزمة 1973 وانتقال قرارات الأسعار والإنتاج إلى أوبك من مجموعة الشركات العالمية (المعروفة بالأخوات السبع حينذاك) التي كانت تتحكم في ظل نظم الامتيازات بحجم كبير من العرض العالمي من النفط مما أعطاها قوة احتكارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية مرحلة "هيمنة أوبك"⁽¹¹⁾، وانعكس ذلك النشاط الأكاديمي على المجال السياسي والإعلامي الذي لأسباب لا تخلو من التحيز، أستمّر منذ ذلك العام في نعتها بصفة الكارتل كلما ورد ذكرها في خبر أو دراسة بل قام البعض برفع دعاوي "احتكار" قضائية ضد أوبك ودولها في المحاكم الأمريكية لم يحالفها النجاح بسبب عدم اختصاص تلك المحاكم بحجية الحق السيادي للدول بمقتضى القانون الدولي والأمريكي⁽¹²⁾

وتفتقر الأبحاث النظرية المشار إليها أن تكتل منتجي المورد الناضب (سواء من شركات كحال الأخوات السبع أو حكومات كحال أوبك) الذي يتحكم بحصة عالية من السوق يقوم على تعظيم صافي القيمة الحالية للعوائد من إنتاج المورد بأخذ مستويات الطلب والإنتاج من المنتجين الآخرين، وبناء قرارات الإنتاج والأسعار تبعاً لذلك. وضمن هذا الإطار دأبت المنظمات ذات العلاقة (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة الطاقة الدولية) والشركات والمؤسسات المالية وخبراء المال والمضاربون في السوق على استخدام معادلة "المنتج المرجح" بتقدير حجم الطلب العالمي والإنتاج من "خارج أوبك" لاستنتاج حجم الإنتاج المتوقع من أوبك ومقارنته بحجم الإنتاج الفعلي وبحركة المخزون لبناء توقعات تلك الجهات حول الأسعار والاستثمار، وغير ذلك⁽¹³⁾

وبعيداً عن تذمر أوبك ودولها من تعبير "كارتل" لمدلولاته السلبية، ولأن أوبك تُعد منظمة دولية تتألف من دول ذات سيادة⁽¹⁴⁾، فإن مقولة "كارتل أوبك" بحد ذاتها ومن مراجعة سلوك أوبك الفعلي تستوجب التوقف والتمحيص. فمذ إنشائها وحتى 1973 كان جُل اهتمام ونشاط أوبك هو تعديل المعاملة الضريبية وشروط استغلال وتسعير النفط من قبل شركات الامتياز الأجنبية العاملة بدولها، وهذا أبعد ما يكون عن "الكارتل" بل هو محاولة من دول المنظمة ذات السيادة أن تشكل تجمعاً مقابل تكتل الشركات العالمية آنذاك. أي أن أوبك أنشأت ليس ككارتل بل كاتحاد تجاري Trade Union للتفاوض مع مجموعة شركات أكثر منهم تأثيراً وقوة. أما بعد عام 1973 ونتيجة لقيام دول أوبك بتملك مواردها النفطية بالتأميم أو الاستحواذ من الشركات العالمية أو الاستحواذ على قرار تسعير زيوتها، ورثت المنظمة من الشركات قرار تحديد سعر بيع النفط الخام على تلك الشركات. وذلك لسبب بسيط وهو عدم وجود "سوق" للنفط لتحكم الشركات بمعظم منافذ التكرير والتسويق. بمعنى آخر فإن نظرية "احتكار القلة" التي انطبقت على الشركات المتكاملة رأسياً والمسيطرة على إنتاج النفط وتكريره ونقله وتسويق منتجاته لم تعد تنطبق على سوق حدث فيها شبه انفصام بين بيع الخام (الذي تتحكم به أوبك) وشرائه من الشركات. ونظراً لأن حصة أوبك من الإنتاج العالمي كانت نحو 52 بالمائة وقرابة ثلاثة ارباع تجارته العالمية فقد قامت بتحديد سعر للبيع وترك حجم الإنتاج لكل من دولها يُحدد من قبل السوق. وكان ذلك ممكناً بسبب هيكل السوق ولأن الجزء الأكبر من النفط كان يباع بعقود ذات آجال طويلة ولأن دور السوق الفورية كان محدوداً، ولم يكن تحديد سعر البيع في ظل عدم وجود سوق فورية حينذاك سهلاً من قبل أوبك كما كان لدى الشركات الكبرى المتكاملة رأسياً؛ إذ انطوى على بناء نماذج حول أسعار المنتجات في الأسواق وتتبعها لتحديد سعر للخام بأنواعه، هذا علاوة على الخلافات بين دول المنظمة حول ذلك طوال الأعوام 1974-1981

وقد أصبح الوضع أكثر تعقيداً منذ عام 1982 وما نتج عن فترة ما بعد 1973 من تطورات في جانبي الطلب والعرض؛ فقد انخفض الطلب العالمي على النفط الذي كان أكثر من 70 بالمائة منه من الدول الصناعية وذلك بسبب الركود الاقتصادي وإجراءات الترشيد فيها، وازداد العرض من خارج أوبك بسبب ارتفاع الأسعار، ولأن الشركات اتجهت للاستثمار في مناطق خارج تلك التي فقدت امتيازاتها فيها. ففي الفترة 1975-1985 ارتفعت حصة الإنتاج من خارج أوبك من 48 بالمائة إلى 71 بالمائة من الإنتاج العالمي. وأدت تلك التغيرات وعوامل أخرى لا مجال لها هنا إلى قيام أوبك بتحديد سعر البيع وكمية الإنتاج (من خلال سقف وحصص للإنتاج)، وكان مبدأ التحكم بمتغيرين متعارضين في آن واحد خلال الفترة 1982-1986 كارثياً للمنظمة؛ فقد أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج أوبك المشار إليه في مكان آخر من هذه الورقة. ولم يتوافق مع أساسيات سلوك "الكارتل"، بل إن أحدهم وصف سلوكها "بالكارتل المتخبط" (Adelman, 1980)

ومنذ عام 1987 تخلت أوبك عن تحديد السعر واكتفت بتحديد سقف وحصص الإنتاج اعتماداً على معادلة المنتج المرجح المشار عليها آنفاً، وإن حاولت أن تستهدف أسعاراً من خلال ذلك لم يكتب لها النجاح؛ فقد تبنت المنظمة سعراً مرجعياً مستهدفاً "لسلة زيوت أوبك" عند 18 دولاراً للبرميل حتى يوليو من عام 1990، وسعر 21 دولاراً للبرميل طوال عقد التسعينيات ونطاق سعري 22-28 دولاراً للبرميل بين عامي 2000 و2005. وخلال الفترة 1987-1990 بلغ متوسط السعر المتحقق 15 دولاراً للبرميل أي ثلاثة دولارات أقل من السعر المستهدف، وكان السعر المتحقق أقل من المستهدف في 23 شهراً وأعلى من المستهدف في 15 شهراً. وخلال الفترة 1991-1999 بلغ متوسط السعر الفعلي للسلة نحو 17 دولاراً للبرميل أي أربعة دولارات أقل من المستهدف، وكان السعر المتحقق أقل من المستهدف في 98 شهراً وأعلى من المستهدف في 14 شهراً فقط.

وخلال الفترة 2000-2005 التي جرى فيها تبني نطاق سعري 22-28 دولاراً للبرميل بلغ متوسط السعر المتحقق نحو 31.5 دولاراً للبرميل، أي أعلى بنحو 6 دولارات من "متوسط" السعر المستهدف، وتجاوز السعر المتحقق الحد الأعلى للنطاق السعري في 14 شهراً وانخفض عن الحد الأدنى في 10 أشهر، وبقي ضمن حدود النطاق السعري في 24 شهراً. ولكن بالمقابل، استطاعت المنظمة أن تزيد حصتها في السوق بمقدار 5.4 م ب ب في الفترة الأولى و4.7 م ب ب في الفترة الثانية و3.5 م ب ب في الفترة الثالثة. وقد يكون من أسباب عدم القدرة على تحقيق الأسعار المستهدفة من خلال قرارات الإنتاج التطور الكبير في دور أسواق النفط المستقبلية التي أتاحت لمنتجي الزيت الخام الآخرين ومصافي التكرير أن يستخدموه للتحوط Hedge أو يستخدمه المضاربون لتحقيق مكاسب من التغيرات في الأسعار، علماً بأن تلك الأسعار التي تحددها ظروف السوق هي جزء من آليات تسعير زيوت أوبك من خلال ما يعرف بمعادلات التسعير. وبالمقابل تتأثر تلك الأسعار في الأسواق الفورية والمستقبلية بأمور أخرى كتوقعات الإنتاج سواءً من دول أوبك أو غيرها، ومستويات المخزونات التجارية، والظروف الجيوسياسية وغيرها⁽¹⁵⁾

لذلك ونظراً لصعوبة توصيف سلوك المنظمة خلال الحقب منذ انشائها وحتى الآن بالكارتل⁽¹⁶⁾، اتجه البعض إلى نعتها بالكارتل البيروقراطي أو بالتأرجح بين صيغ مختلفة لإدارة السوق (Smith 2005)، وهذا الأخير قد يكون أنسب توصيف لها وقد يكون أحد أبرز عناصر قوتها وبقائها أكثر من نصف قرن؛ إذ إن عناصر السوق من عرض وطلب وما يؤثر فيهما كانت دائمة التغير، مما استدعى تغييراً في التعامل معها وإن كان ببطء، ربما لأسباب تتعلق بآليات التوافق داخل منظمة تتكون من دول لكل منها قراراتها السيادية على موردها النفطي. ويوضح الجدول (2) تلك التغيرات في الفترات المختلفة.

جدول (2)
مراحل تطور دور منظمة أوبك

الفترة الزمنية	خصائص المرحلة	السعر بداية ونهاية الفترة		الإنتاج بداية ونهاية الفترة (م ب ي)	الحصة في السوق %
		القيمة النقدية	بأسعار 2013		
1960-1973	- بناء الأجهزة وتحديد الوضع القانوني - قبول الشركات تنفيذ الربح - التفاوض مع الشركات حول الأسعار وتوسيع العضوية	1.9 - 3.3	14.9 - 17.3	8.3 - 29.5	39.4 - 53.7
1974-1981	- تحديد سعر زيت الإشارة العربي الخفيف وفروقاته - الإنتاج متغير حسب السعر	11.6 - 35.9	49.9 - 92.1	20.9 - 29.2	52.8 - 37.6
1982-1986	- تحديد سعر وفروقات ثابتة - تحديد سقف وحصص إنتاج	13.7 - 32.9	29.1 - 79.6	17.0 - 17.3	32.7 - 30.8
1987-2005	- أسعار مرنة بمعادلات مرتبطة بزيوت مرجعية - أسعار مستهدفة: 18 و 19 و 22-28 دولار للبرميل تحديد سقف وحصص إنتاج	17.2 - 50.2	35.1 - 59.7	16.8 - 30.7	30.4 - 43.3
2006-2014	- أسعار مرنة بمعادلات مرتبطة بزيوت مرجعية وسقف وحصص إنتاج	61.1 - 97.2	70.3 - 95.8	30.1 - 30.6	43.2 - 41.3

تاسعاً: مقولة انتهاء دور أوبك وأن واقع السوق تجاوزها

وهذه مقولة تتكرر من آن لآخر ومن منطلقات مختلفة. إذ يربط البعض إنشاء المنظمة وفعاليتها بالحرب الباردة وأن انتهاء تلك الحرب ينفيان الحاجة إلى المنظمة. ويرى البعض الآخر أن السوق النفطية أصبحت أكثر تنافساً لتعدد البائعين والمشتريين، وللتفاعل بين سوق النفط الحقيقية والأسواق المالية، أو بين الأسواق الجغرافية، وسيادة النمط السلعي للتبادلات النفطية commoditization من خلال اتساع دور وأدوات الأسواق الآجلة والمستقبلية للنفط مما لا يوجد دوراً للمنظمة. ويرى آخرون أن ديناميكية السوق النفطية وارتباطها بالأسواق المالية تتعارض مع دور للحكومات التي تجاذبها اجندات سياسية.

ويزداد التشكيك بدور المنظمة وقرب انفراط عقدها خلال دورات الهبوط في الأسعار وعدم قدرة المنظمة سواء لطبيعة تلك الدورة أو لظروف دول المنظمة أو كليهما. ويشترك في تلك المقولة حول المنظمة بعض الباحثين وأحياناً الدوائر السياسية والإعلامية في الدول المستهلكة وفي دول المنظمة ذاتها. فقد بشر الكثيرون بانتهاء دور المنظمة في مرحلة انهيار الأسعار عام 1986 وتأخر المنظمة في التأقلم مع التنظيم الجديد للسوق. وتكرر الأمر ذاته عام 1998 في أعقاب انهيار الأسعار الناتج عن الأزمة المالية الآسيوية وطول فترة التصحيح (بقرارات وتفاهات خفض الإنتاج من أوبك وخارجها) وكذلك عام 2007-2008 عندما لم تستطع المنظمة كبح جماح الأسعار الناتج حينذاك عن تزايد المضاربات في أسواق السلع. وآخرها نهاية عام 2014 عندما ارتأت المنظمة -كما يبدو- أن تدخلها وخفضها الإنتاج لن يعيد التوازن إلى السوق في ظل ارتفاع الإنتاج من النفط الصخري وتوقع استمراره.

إن المنظمة التي أنشأت أساساً لغرض تنسيق مواقف الدول المؤسسة لها تجاه الشركات البترولية التي كانت تسيطر على عمليات الإنتاج في تلك الدول، لم يتوقع مؤسسوها أن يكون لها ذلك الدور الهام في العلاقات الاقتصادية وعلاقات الطاقة الدولية. وبالرغم من تقلبات السوق وتغير علاقاته عبر الزمن، واتساع عضوية المنظمة وتضارب مصالح أعضائها أحياناً وازدياد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، إلا أنها استمرت لأكثر من خمسة عقود بسبب وزنها العالمي من حيث الاحتياطي والصادرات البترولية وبسبب دور النفط في ميزان الطاقة العالمي. وكان انحسار الطلب العالمي على البترول وازدياد الإنتاج من خارج المنظمة وبالتالي انخفاض حصتها في السوق من أوائل تلك التحديات. إن تبدل دور المنظمة مع تبدل ظروف السوق وتماسكها على الرغم من خلافاتها السياسية البيئية (وتجلياتها على سبيل المثال بالحرب الإيرانية العراقية وكذلك غزو الأخيرة للكويت) أو انسحاب بعض الدول منها (اندونيسيا واليابون) دليل على تكيفها وقدرتها على الاستمرار كأهم منظمة ترعى مصالح الدول المنتجة للنفط عموماً وليس فقط دولها الأعضاء.

إن انخفاض حصة أوبك في الاحتياطي العالمي وفي الإنتاج العالمي حقائق لا يمكن الجدل حولها، وهذه طبيعة النفط واسواقه. فالتقنيات والأسعار تتطور وكذلك هيكل التكلفة والسياسات الضريبية مما يزيد من عدد الدول المنتجة للنفط، وهذه ربما من مآثر أوبك التي جعلت من الاستثمار في النفط مجدياً في كثير من الدول من خلال قيام أوبك بالحفاظ على مصالح أعضائها وبالتالي مصالح الدول المنتجة عموماً. ولكن الجزم بأن الانخفاض في حصتها من الإنتاج العالمي يهمل دورها شيء آخر. لقد مرت سوق النفط بدورات عدة لعل أهمها انخفاض إنتاج أوبك من نحو 30 مليون برميل يومياً عام 1979 وما نسبته 45 بالمائة من الإنتاج العالمي إلى 15.8 مليون برميل يومياً وبنسبة 28 بالمائة من الإنتاج العالمي عام 1985، ليتعافى إنتاجها وحصتها بعد ذلك. وقد مرت السوق النفطية طوال تاريخها بتلك الأنماط، كان آخرها عام 2008-2009 إبان الأزمة المالية حيث خفضت أوبك إنتاجها بنحو 4.2 مليون

برميل يومياً للتعامل مع أزمة انخفاض الطلب حينها (الذي قدرته المنظمة بأنه آني) وكذلك الحال إبان الأزمة الآسيوية خلال 1998-1999 حيث خفضت نحو 2.5 مليون برميل يومياً.

إن ديناميكية السوق وتجاوب أوبك معها والاستفادة من تجاربها شيء والجزم بانتهاء دورها لأنها قررت نهاية العام 2014 عدم ممارسة دور قامت به إبان الفترة 1980-1985 شيء آخر. كما وأن التعرف على تشابك تحديات الأجلين القصير والطويل والتحديات الداخلية والخارجية، وتحديات السوق وعلاقاته، وتحديات نظام الطاقة والنظام التجاري والنظام البيئي في العالم، وتغيرات صناعة البترول والتطورات التقنية فيها، شيء، والجزم بأن مجموعة دول تربطها مصالح مشتركة غير قادرة على مواجهة تلك التحديات شيء آخر.

عاشراً: انطباعات حول النفط وعلاقاته في الدول المنتجة

هناك عدة مقولات في بعض الدوائر الإعلامية في الدول المنتجة للنفط تُطرح من آن لآخر، وهي خلاف المقولات السابقة، ليست ناتجة عن أبحاث أو كتب منشورة بل هي أقرب ما تكون إلى الانطباعات والتساؤلات. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المقولات نابعة بشكل عام من حرص وتوخي المصلحة الوطنية وذلك خلافاً للمقولات السابقة التي انطلق بعضها من تحيز ايديولوجي أو مصالح اقتصادية وسياسية. **وأولى تلك المقولات** تدعو إلى أن تعمل الدول المنتجة للنفط إلى الاستثمار في مصافي التكرير لتصدير كامل إنتاجها الخام كمنتجات مكررة. ومع الاتفاق على مبدأ الحصول على القيمة المضافة بتكرير الزيت الخام لاستهلاك منتجاته محلياً أو تصديرها لضرورته للتنمية الصناعية عموماً، إلا أن تحويل كامل طاقة إنتاج الخام إلى طاقة تكرير يستوجب مراعاة حجم الإنتاج والأسواق المستهدفة وحجم الاستثمارات في التكرير مقارنة باستثمارات زيادة الطاقة الإنتاجية للخام أو استثمارات صناعية أخرى. فالمعروف أن حجم الاستثمارات في التكرير مرتفع للغاية ومعدل العائد على الاستثمار في المصافي متدنٍ، والمعروف أيضاً أن استراتيجيات الدول المستهلكة عموماً تقوم على استيراد النفط خاماً (بدون رسوم جمركية) وأن يكون لديها طاقات تكرير تكفي على الأقل استهلاكها المحلي لغرض تحقيق مستوى من أمن الطاقة المشار إليه آنفاً. وبالنسبة إلى البعض منها كسنغافورة وهولندا طورت على مدى عقود طويلة طاقات تكرير لتلبية حاجات الأسواق القريبة منها.

ويلاحظ من بيانات طاقات التكرير مقارنة بالإنتاج والاستهلاك المحلي في الجدول (4) أن طاقات التكرير في معظم المناطق (كمجموعة) تغطي استهلاكها أو الجزء الأكبر منه، بينما يتجاوز الإنتاج من الخام في معظم مناطق الإنتاج الرئيسية (في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية) طاقات التكرير لديها. لذلك عمدت شركات النفط الوطنية في العديد من الدول المصدرة للنفط إلى الاستثمار في مصافي تكرير في الأسواق الرئيسية كمنافذ صادراتها من الخام للحقيقة المشار إليها وكذلك لمواكبة التغيرات في مواصفات المنتجات المكررة في كل سوق انسجاماً مع المتطلبات البيئية دائمة التغير.

لذلك فإن الاستثمار في المصافي لغرض تصدير المنتجات المكررة على أهميته يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية التنويع الصناعي في الدولة من خلال آليات عدة كإيجاد ترابط بين الاستثمار في المصافي والاستثمار في البتروكيماويات المرتبطة بمنتجاتها. هذا إضافة إلى أهمية أن يكون ذلك الاستثمار منسجماً مع سياساتها التسويقية للخام والمنتجات للتواجد في كل سوق نامي والحصول على أفضل العوائد من كل سوق، مع مراعاة حقيقة أن أسواق المنتجات المكررة أكثر تنافساً وتنوعاً وعرضة للتغيرات في المواصفات البيئية للمنتجات أو طريقة نقلها وتوزيعها في مناطق الاستهلاك والتغيرات الموسمية في أنماط الطلب لكل دولة مقارنة بأسواق الخام.

جدول (4)

طاقات التكرير ومستويات الإنتاج والاستهلاك في مناطق العالم

طاقة التكرير كنسبة من %		مليون برميل يومياً 2013			المنطقة أو الدولة
الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	طاقة التكرير	
127	92	16.83	23.29	21.39	أمريكا الشمالية
83	89	7.29	6.77	6.03	أمريكا اللاتينية
99	70	2.11	2.97	2.09	البرازيل
52	174	2.62	0.78	1.35	فنزويلا
138	128	17.28	18.65	23.89	أوروبا وآسيا الوسطى
17	131	1.84	0.24	0.32	النرويج
--	142	0.00	0.90	1.27	هولندا
56	182	10.8	3.3	6.03	روسيا
380	103	8.23	30.47	31.28	آسيا والباسيفيكي
301	113	4.18	11.11	12.60	الصين
--	90	0.00	4.55	4.12	اليابان
483	116	0.89	3.73	4.32	الهند
--	117	0.00	2.46	2.89	كوريا
40	97	8.82	3.62	3.52	إفريقيا
31	103	28.36	8.53	8.82	الشرق الأوسط

أما المقولة الثانية فتقوم على ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط بعيداً عنه. فالمعروف أن تلك الدول جعلت من تنويع مصادر الدخل لديها هدفاً استراتيجياً وصاغت خططها وبرامجها التنموية لزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي (أو نسبة الصادرات والإيرادات غير النفطية في إجمالي الصادرات والإيرادات)، وكانت درجات النجاح في الغالب مخيبة للآمال

والطموحات؛ لأسباب عدة لا مجال لها هنا. وفي إطار الاهتمام بالتنوع وقضاياها ومؤثراته يبرز دور قطاع النفط ودوره في التنوع الاقتصادي. لذلك، يرى البعض أن جهود التصنيع القائمة على استغلال النفط والغاز كمصانع البتروكيماويات، لا تدعم التنوع بل تزيد من اعتماد تلك الصناعات على النفط والغاز، وهذه مقولة ليست دقيقة بالكامل؛ فالتنمية الاقتصادية في أي دولة تقوم بالأساس على استغلال ميزات النسبية وتعظيم القيمة المضافة من مواردها الطبيعية. وتُعد الصناعات التي تطور تلك الميزات أساساً لقيام صناعات كيميائية متخصصة وغيرها تغذي وتدعم القطاعات الصناعية الأخرى. لذلك، فإن تطوير تلك الصناعات ضمن سلسلة القيمة المضافة ضرورة لا بد منها في الدول الغنية بالنفط والغاز. وتطوير تلك الصناعات يتطلب إضافة إلى استراتيجية تنمية عموماً، وجود صناعة نفط وغاز قوية ذات كفاءة قادرة على توفيرهما للصناعات المنتجة لسلسلة القيم المضافة منهما. وهناك أمثلة عدة لدول ناجحة في هذا المجال كماليزيا والنرويج والبرازيل والسعودية. ويُعد تطوير تلك الصناعات أهم دعائم ما يُعرف في اقتصاديات التنمية بأثر الروابط الأمامية أي درجة مساهمة منتجات القطاع في تطوير القطاعات الأخرى. أما الأثر الثاني فيشمل الروابط الخلفية أي مساهمة القطاعات الأخرى في تطوير القطاع النفطي من خلال توفير المواد والخدمات أو ما يُعرف أحياناً بالمحتوى المحلي Local Content. وقد نجحت البرازيل والنرويج إلى حد كبير في هذا المجال بينما لا يزال أثر تلك الروابط الخلفية في الدول النفطية الأخرى بما فيها السعودية دون الممكن والمأمول. إن قطاع النفط خلافاً للاعتقاد السائد هو قاطرة رئيسة في مسار التنوع الاقتصادي؛ إذ إضافة إلى الأثرين المشار إليهما، هناك الأثر المالي الناتج عن استخدام عوائد القطاع من خلال الإنفاق العام للتنمية البشرية والتجهيزات الأساسية اللازمة للتنوع الاقتصادي المنشود. هذا علاوة على الآثار الأخرى الناتجة عن تعميم مستويات تطور القوى العاملة، وتوطين التقنيات، والإنتاجية في القطاع النفطي على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما المقولة الثالثة التي تظهر من أن لآخر فتتعلق بجذوى تسعير النفط بالدولار؛ فالمعروف أنه منذ اكتشاف النفط تجارياً حتى الآن ومعاملاته تقوم وتدفع عموماً بالدولار الأمريكي سواء بسبب دور الشركات الأمريكية في تجارته خلال الجزء الأكبر من القرن الماضي أو دور الولايات المتحدة وبالتالي الدولار في الاقتصاد والنظام النقدي العالميين. لقد حافظ الدولار لعقود عدة على مركز الصدارة كعملة احتياطي عالمي تصل حالياً إلى 60% وكعملة تسوية المبادلات وعملة مدفوعات دولية بنسبة 80%. ويأتي دور الدولار في المعاملات النفطية إلى واجهة الاهتمام الإعلامي والعام عند انخفاض قيمته مقارنة بالعملة الرئيسية الأخرى أو ارتفاع أسعار النفط أو كليهما. ولا ينصب الاهتمام على دور الدولار في تقييم أسعار جميع أنواع الزيوت المتداولة عالمياً (بما فيها الأوروبية منها مثل برنت) والمواد الخام عموماً باعتباره وحدة حسابية بل على دور الدولار كوسيلة لتسوية المبادلات النفطية.

إن دفع قيمة مبيعات النفط يمكن أن يتم بأي عملة؛ إذ إن سعر البرميل الذي يحدد في السوق كحال سعر صلاف الدولار، سيتم تقييمه عند الدفع باليورو أو اللين حسب سعر الصرف السائد حينذاك، الأمر الذي

لا يؤثر في القيمة الفعلية لما يجنيه البائع أو يدفعه المشتري لقاء البرميل. فإذا كان سعر البرميل في تداول يوم ما 60 دولاراً مثلاً، فإن هذا يعني الدفع حسب سعر صرف الدولار مع العملات التي تختارها الدولة المصدرة. فإذا أرادت الدولة المصدرة ثمناً للبرميل 40% يورو و30% ين و10% إسترليني و20% دولار، فإن ما ستحصل عليه هو: 22 يورو و2161 ينأ و4 إسترليني و12 دولاراً (حسب أسعار الصرف السائدة في 23 مارس 2015) وهو ذات ما ستحصل عليه الدولة البائعة إذا استبدلت الـ 60 دولاراً في سوق الصرف الأجنبي بالنسب الواردة آنفاً أو أي نسب من العملات تختارها حسب ظروفها وحاجتها. لذلك، وفي ظل نظام سعر الصرف المرن ونظام أسعار النفط المرنة السائدان حالياً في سوق النقد وسوق النفط الدوليين، فإن اختيار العملة المستخدمة كوحدة حسابية أو وسيلة للدفع لا يؤثر فعلياً فيما يحصل عليه مصدرو النفط، ولكنه يؤثر في قيمته بعملات الدول المستوردة له.

هوامش

- (1) حول الآراء المؤيدة لنظرية ذروة إنتاج النفط انظر (Deffeyes 2001, 2005) وكذلك (Campbell and Laherrere 1998) أما وجهة النظر الناقدة للنظرية ومسلماتها ونتائجها فانظر (Lynch 2003) وكذلك (Mabro 2006)
- (2) حول اطروحات سيمونز انظر كتابه (Simmons 2005) وكذلك وقائع الندوة التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS في فبراير 2004 حول الموضوع بمشاركته مع مسؤولين في قطاع الإنتاج في شركة أرامكو <http://csis.org/event/future-global-oil-supply-saudi-arabia> وكذلك (Lynch 2006) في دحض استنتاجات سيمونز
- (3) الإحصاءات من منظمة أوبك ومن صندوق أوبك للتنمية الدولية ومن البنك الدولي.
- (4) انظر الدراسات الاستعراضيتين لنظرية هوتلنج (Devarajan 1981) وكذلك (Gaudet 2007) ومحاضرة (Solow 1974)
- (5) انظر الدراسات الاستعراضية لمقولات "نقمة الموارد" الواردة في (Stevens 2003) و (Nuno Torres Óscar Afonso and Isabel Soares 2013) و (Frankel 2010) وحول الجوانب السياسية للمقولة أنظر استعراض (Ross 2013) وحول الراي المعارض، أنظر (MGI, 2013)
- (6) يشير المسمى إلى ما تعرّض له اقتصاد هولندا في أعقاب اكتشاف وإنتاج وتصدير الغاز من حقل جرونجن أوائل ستينات القرن الماضي وأثر ذلك في قطاعها الصناعي وفي القطاعات غير القابلة للتبادل كالعقارات وبعض الخدمات. أنظر استعراض (Corden 1984)
- (7) أول استخدام لمفهوم الدولة الريعية كان في دراسة مستخلصة من أطروحة دكتوراه لمهداوي عن إيران (Mehdawi 1970)، تبعها تطبيقاً على المنطقة العربية (Beblawi and Luciani 1987) ولكن النظرية لم تلق اهتماماً من الاقتصاديين لاعتمادها على انطباعات واسقاطات وإن استقبلها غير المختصين بحماسة وبترديد بعض مقولاتها غير الدقيقة.
- (8) حول أنواع تلك الصناديق ودورها، أنظر مجموعة الدراسات الواردة في الكتاب الصادر عن صندوق النقد الدولي (Das, Mazarei and Van der Hoorn 2010)
- (9) حول الدور الاستراتيجي للنفط وتطوره، انظر (Yergin 2009) وحول مفهوم أمن الطاقة وحدوده، انظر (Maugeri 2010) وكذلك (Kalicki and Goldwyn 2005) ومجموعة الدراسات في (Borton, Redgwell, Ronne and Zillman 2005)
- (10) حول توجه دول الخليج العربي مثلاً لتنويع مصادر الطاقة، انظر مجموعة الدراسات في (ECSSR 2010)
- (11) كان انريكو ماتيا Mattei رئيس شركة النفط الإيطالية ENI أول من استخدم تعبير الأخوات السبع لوصف مجموعة الشركات التي كونت كونسورتيوم استغلال نفط إيران أوائل الخمسينيات واحتكرت إنتاج ونقل وتكرير وتوزيع النفط عالمياً وهي: شركة البترول البريطانية، وشركة

- شل، وشركة جولف (التي امتلكتها لاحقاً تكساكو التي امتلكتها فيما بعد شيفرون)، وشركة اكسون، وشركة تكساكو، وشركة شفرون ، وشركة موبيل (التي تملكها إكسون لاحقاً)
- (12) حول سلوك أوبك، انظر مجموعة الدراسات في كتاب (Griffin and Teece 1982) وكذلك دراسة (Pindyck 1978)، والدراسة الاستعراضية (Gately 1984)
- (13) من الملاحظ أنه نتيجة لهذا التبسيط في تفسير سلوك أوبك، كان أي قرار لأوبك منذ أوائل الثمانينات حتى الآن عندما لا ينسجم مع تلك المعادلة يكون عرضة للتأويل. بل في أعقاب قرار أوبك في مؤتمرها الوزاري في نوفمبر 2014 الإبقاء على سقف الإنتاج بغض النظر عما تنطوي عليه تلك المعادلة، بادر البعض إلى اقتراح إلغاء المعادلة كلياً (Kopits, 2015) وذهب البعض الآخر إلى أن يكون "إنتاج النفط الصخري" هو المنتج المرجح عوضاً عن أوبك.
- (14) كانت اتفاقات السلع الأولية Commodity Agreements بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بين الدول المنتجة أو المستهلكة أو فيما بينهما معروفة بل إن بعضها كان من خلال الأمم المتحدة (كاتفاقات القمح والسكر والكاكاو والقصدير والمطاط) وتشمل أدوات وأحكام تعاقدية لخفض الإنتاج أو التحكم بالمخزون ولم ينجح أي منها في استقرار الأسعار (World Bank 2015)
- (15) حول الحدود على قدرة أوبك التأثير في الأسعار والعلاقة بين قراراتها وسوق النفط المستقبلية (الورقية) انظر (Fattouh 2007)
- (16) أشار (Kilian 2014) في ورقة حديثة إلى أن أوبك لم تتصرف ككارتل طوال تاريخها وأن المرة الأولى التي حاولت ذلك أوائل عقد الثمانينات كانت وبالاً عليها، لأن طبيعتها ليست كذلك.

المراجع

- Adelman, M.A (1980) the Clumsy Cartel, in the Energy Journal, Vol.1, No.1
- Alexeev, M. and Conrad, R. (2009). 'The elusive curse of oil', *Review of Economics and Statistics*, 91(3)
- Amuzegar, J. (2001) managing the Oil wealth: OPEC's Windfalls and Pitfalls, I B Tauris Publishers
- Auty, R. (ed.) (2001) Resource Abundance and Economic Development, Oxford University Press
- Beblawi, H. and Luciani, G. (eds.) (1987). The Rentier State, London: Croom Helm
- Borton, B., Redgwell, C., Ronne, A. and Zillman, D.N. (2005) Energy Security: Managing Risk in a dynamic Legal and Regulatory Environment, Oxford University Press
- Colgan, J.D (2013) Petro-Aggression: When Oil Causes War, Cambridge University Press
- Corden, W.M. (1986) Booming Sector and Dutch Disease Economics: A Survey and Consolidation, *Oxford Economic Papers*, 36 (3)
- Daniel Lederman and William F. Maloney (2008) In Search of the Missing Resource Curse, World Bank Policy Research Working Paper No. 4766
- Das U.S, Mazarei A. Van der Hoorn H. (2010) Economics of Sovereign Wealth Funds: Issues for Policymakers, International Monetary Fund, Washington
- Deacon R. T. (2011) the Political Economy of the Natural Resource Curse: A Survey of Theory and Evidence, in *Foundations and Trends in Microeconomics*, Vol. 7, No. 2
- Deffeyes, K.S. (2001) Hubbert's Peak: the impending world Oil shortage, Princeton University Press
- (2005) Beyond Oil: the view from Hubbert's Peak, Hill and Wang Publishers, New York
- Devarajan, S. (1981) Hotelling's Economics of Exhaustible Resources: Fifty Years later, *Journal of Economic Literature*, Vol. 19, Issue 1

- Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR) (2010) Energy Security in the Gulf; Challenges and prospects, ECSSR, Abu Dhabi
- Fattouh, B. (2007) OPEC Pricing Power: The Need for a New Perspective, Oxford Institute for Energy Studies, WPM 31
- Frankel, J.A (2010) the Natural Resource Curse: a Survey, NBER Working Paper 15836, Cambridge
- Gately, D. (1984) A Ten-Year Retrospective: OPEC and the World Oil Market, in *Journal of Economic Literature*, Vol. 22, No. 3
- Gerard Gaudet (2007) Natural Resource Economics under the Rule of Hotelling, *Canadian Journal of Economics*, 40
- Gelb, A.H. and Associates. (1988). Windfall Gains: Blessing or curse?, New York: Oxford University Press
- Griffin, J.A. and Teece, D.J. (1982) OPEC Behavior and World Oil Prices, Unwin Hyman Publisher
- Gylfason, T. (2001) Nature, power and growth, *The Scottish Journal of Political Economy*, 48(5)
- Half, A. (2010) Bridging the Energy Poverty Gap, *Geopolitics of Energy*, Vol. 32 Issue 10-11
- Hamilton, K. (2005) 'Testing genuine savings', World Bank Research Working Paper
- Hendrix C.S. and Noland M. (2014) Confronting the Curse: the Economics and Geopolitics of Natural Resource Governance, Peterson Institute for International Economics, Washington D.C.
- Humphreys, M., Sachs J.D and Stiglitz, J.E (eds.) (2007) Escaping the Resource Curse, University of Columbia Press
- International Working Group (IWG) on Sovereign Wealth Funds (2008) sovereign Wealth Funds Generally Accepted Principles and Practices: the Santiago Principles, October

Johany A. D (1980) *the Myth of the O.P.E.C. Cartel: Role of Saudi Arabia*, John Wiley & Sons

Kalicki, J.H. and Goldwyn, D.L. (2005) *Energy and Security: Toward a new Foreign Policy Strategy*, the Johns Hopkins University Press

Karl, T.L (1997) *the Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, University of California Press

Kilian, L. (2014) *Energy Price Shocks*, unpublished manuscript, University of Michigan, November

Kopits, S. (2015) Scrap “The Call on OPEC” <http://blogs.platts.com/2015/01/02/opec-call-price-collapse/>

Lynch, M.L. (2003) *the New Pessimism about Petroleum Resources: Debunking the Hubbert Model (and Hubbert Modelers) in Minerals and Energy, Report 18, No. 1*

_____ (2006) *Crop circles in the Desert: the Strange Controversy over Saudi Oil Production Occasional Paper 40*, International Research Center for Energy and Economic Development.

Mabro, R. (2006) *the Peak Oil Theory: a Comment*, Oxford Institute for Energy Studies, U.K

Mahdavi, H. (1970). ‘The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The case of Iran’, in Cook, M. (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East*, Oxford: Oxford University Press

Maloney, W. F. (2002) *Innovation and Growth in Resource-rich Countries*, Central Bank of Chile Working Papers No 148

Maugeri, L. (2010) *Beyond the Age of Oil: Myths, Realities and Future of Fossil Fuels and their Alternatives*, Praeger Publishers

McKinsey Global Institute (MGI) 2013, *Reverse the Curse: Maximising the Potential of Resource-driven Economies*, McKinsey and Company

Mikesell, R. (1997). ‘Explaining the resource curse, with special reference to mineral exporting countries’, *Resources Policy*, 23(4)

Mitchell, J.V. and Stevens, P. (2008) *Ending Dependence: Hard Choices for Oil-Exporting States*, Report of the Royal Institute of International Affairs

Paldam M. (2013) the political economy of Dutch Disease - A survey, in Cabrillo F. and Navarro M (eds.) Constitutional Economics and Public Institutions, Edward Elgar publishing

Pindyck, R.S. (1978) Gains to producers from the cartelization of exhaustible resources, *The Review of Economics and Statistics*

Robinson, J and Acemogulo, D. (2013) Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, Crown Business Publishing

Ross, M.L. (2012) the Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations, Princeton University Press

----- (2013) The Politics of the Resource Curse: a review in the Carole Lancaster and Nicholas van de Walle, (ed.), *Handbook on the Politics of Development*, Oxford University Press

Sachs, J., Warner, A. (2001) the curse of natural resources, *European Economic Review*, 45(4)

Securities and Exchange Commission (SEC) (2010) Modernization of Oil and Gas Reporting, RIN 3235-AK00, January

Smith, J. L (2005) Inscrutable OPEC? Behavioral Tests of the Cartel Hypothesis. *The Energy Journal*, 26

Solow, R. (1974) The economics of resources or the resources of economics, *The American Economic Review*, Vol. 64, No. 2

Stevens, P. (2003) Resource Impact: Curse or Blessing? – A Literature Survey *The Journal of Energy Literature* IX. 1

Torres, N., Afonso, O. and Soares, I. (2012) Oil Abundance and Economic Growth—A Panel Data Analysis in *the Energy Journal*, Vol. 33, No. 2.

----- (2013) A survey of the Literature on Resource Curse: Critical Analysis of the Main Explanations, Empirical Tests and Resource Proxies, CEF.UP Working Paper

Torvik, R. (2002). ‘Natural resources, rent seeking and welfare’, *Journal of Development Economics*, 67

The World Bank (2015) the Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses, Policy Research Notes

Yergin, D.(2009) the Prize: the Epic Quest for Oil, Money and Power, Free Press